

١٥٧٤
فوق حنفية
كامل

هذا كتاب منية المصلي
وغنية المه المستدي تاليف
الشيخ ابراهيم الحلي
علي مذهب الامام الحنفى
تغفر الله له والمسلمين اجمعين

للمعلم سيدى محمد كاظم



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد خاتم النبيين وعلي جميع الانبياء والمرسلين
اعلموا وقتكم الله تعالى وايماننا ان انواع العلوم
كثيرة واهم الانواع بالتخصيل مسابيل الصلوة
فلما رايت رغبة المقتبيين في تحصيلها التفتت
ماكثر وقوعه وما لا بد لهم منه من مصنفات
المتقدمين ومن مختارات المتأخرين نحو الهداية
والمحيط وشرح الاسيماجي والفنية والملتقط
والذخيرة وفتاوى قاضي خان وجامعية وسمعية
منية المصلي وغنية المبتدي واسأل الله ان
يجعل ما اعتمدته خالصا لوجهه ومكفرا لذنوبي
بفضلته ورحمته وان يغفر لي ولوالدي ولاستادي
والله الموفق للسداد ومنه الهداية والرشاد
كتاب المأثور اعلم بان الصلاة فريضة ثابتة با

كتاب بالكتاب

بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى
اقموا الصلاة واتوا الزكاة وقوله تعالى قوموا لله
تعاثنني اي صلوا لله تعاينني وقوله تعالى حافظوا
على الصلوة والصلاة الوسطى وقوله تعالى
فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون
وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين
تظهرون وقوله تعالى ان الصلاة كانت على
المومنين كتابا موقوتا اي فرضا موقوتا واما
السنة فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان
محمد عبده ورسوله واقام الصلاة وايتا الزكاة
وصوم شهر رمضان وحج البيت من استطاع اليه
سبيلا وقوله الصلاة والسلام لكل شيء علم
وعلم الايمان الصلاة وقوله صلى الله عليه وسلم
الصلاة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين

ومن تركها فقد هدم الدين وقوله صلى الله عليه وسلم
خمس صلوات افترضهن الله تعالى من احسن وضوءهن
وصلاتهن لوقتهن وانهم ركوعهن وسجودهن وحضورهن
وخشوعهن كان له على الله عهد ان يغفر له وقوله
صلى الله عليه وسلم الفرق بيني وبينك كراهية
ترك الصلاة اما اجماع الامة فلا الامة قد
اجتمعت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
اليومنا هذا على فرضية الصلوة من غير تكبير منك
ولا منارعة وكان ذلك اجماعا واجماع الا المسلمين
حجة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع امة على
الضلالة **فصل ثامن** اعلم بان للصلاة شرايط قبلها
وقرائين واركانا واجبات وستنا وادابا وكراهية
ومناهي **اما** شرايطها التي قبلها فستة **او** كبر
الطهارة من الحدث والطهارة من النجاسة وستر
العورة واستقبال القبلة والوقت والنية **اما**

الطهارة

الطهارة من الحدث فلا غتسال من الجنابة والوضوء
عند رجود الماء والقدرة عليه وعند عدمها التيمم
ولكل واحد منهما قرائين وستنا واداب ومناهي
واما قرائين الوضوء فاربعة كما قال عز وجل في كتابه
الفرز بيا ايها الذين امنوا اذا قمتم الي الصلاة
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الي المرافق وامسحوا
برؤوسكم وارجلكم الي الكعبين والمرفقان والكعبان
يحد خطهما بيدخلان في فرض الغسل وكذا ما بين
العدان والاذان يجب غسله وعندهما فرض وعند
التي يوجب غسله والمفروض في مسح الرأس
مقدار الناصية وهو ربع الرأس لما روي عن منيرة
ابن شعبة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم اني بساطة قوم فبال وتوضا ومسح
علي ناصيته وخفيه واما ستر ففصل اليدين
قبل ادخالهما الا اني الي المرسع ثلثا وكيفيته

ان كان الاصغر بحيث يمكن رفعها فانه ياخذ
 بشماله ويصب على يمينه حتي يفصلها ثلاثا وان كان
 الاكبر لا يمكن رفعها ان كان معه اصغر ياخذها
 بشماله وياخذ اليمين الا ان الاكبر ثم يصب اليمين على
 اليمين وان لم يكن معه اصغر فيدخل اصابع يده
 اليسرى مضبوطة دون الكف ويرفع اليمين من الجنب
 ثم يصب على يده اليمنى حتي يفصلها ثلاثا ثم يدخل
 اليمين بالناصية هذا اذا لم يكن على يده نجاسة كذا
 ذكره في خلاصة الواقعات وتسمية الله تعالى في
 ابتداء الوضوء الاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف
 العورة ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل ساير
 الاعضاء والسواك والمضمضة والاستنشاق
 مما تجدد بين وانصال اما الى ما تحت الشارب والوجه
 والحاجبين ومسح ماسترسل من اللحية وتخليلها
 واستيعاب جميع الراس في المسح مما واحد وكيفيته

الاص

الاستيعاب ان ياخذ الماء ويمل كفيه واصابعه ثم ييلصق
 الاصابع ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلاث اصابع
 ويحار عسك ابهاميه وسبابتيه ويحافي بطن كفيه
 ويجدها الي فتاه ثم يرفع كفيه على جانبي نحر الراس
 ويمسحها بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه
 وباطن اذنيه بباطن مسبحته فان مسح باصبعه
 واحدا واصبعين قدر ربع الراس لا يجوز عند الثلاثة
 وكذا ذكر في المحيط ويمسح رقبته بظهر الاصابع
 الثلاثة كذا ذكر في المحيط ويمسح الرقبه بما جدد وقال
 بعضهم هو ادب وتخليل الاصابع وتكرار غسل
 والنية والترتيب والدلك والمولاة **واما** ادابه فهو
 ان يتأهب للمصلاة قبل دخول الوقت وانه يجلس
 للاستنجاء الى يمين القبلة او الى يسارها متوجها الي يمين
 الا ان يكون صائما وان يغسل مخرج النجاسة اذا لم
 تجاوز النجاسة مخرجها ولم تكن قد رزقهم نفسله

سنة وان كان قدر الدرهم نفسه واجب واذا زادت
 قدر الدرهم نفسه فرض وان ينسله حتى يتقيه وليس
 فيه عدد مسنون ويفلده قبل الاستنجاء وبعد
 هو المختار كذا ذكره في التناوي ولو استنجأ بحجر
 واحد وحصل الاتقاء يكون مقبلا للسنة عندنا ولو
 استنجأ بثلاثة أحجار لم يحصل الاتقاء يكن مقبلا
 للسنة وليس فيه عدد مسنون وكذا في الاستنجاء
 بالأحجار وعسى حتى يتقيه وان يمسح موضع الاستنجاء
 بالخرقة بعد الفصل قبل ان يقوم فانه يكتفي بخرقة
 يحفظه بيده وان يستزعر رتبه حتى يفرغ وان ينوي
 امر الوضوء بنفسه ولا يامر غيره لقوله صلى الله عليه
 وسلم اني لا نستعين على طاعة الله تعالى بغير عذر وان
 يجلس مستقبل القبلة عند غسل ساير الاعضاء
 وان لا يتكلم بكلام الدنيا وان يشهد عند غسل
 كل عضو ويدعو عاجا مع الاثار وان يغمض

بيده

بيده اليمنى ويستشق ويمسح بيده اليسرى وينفي
 ان ياخذ لكل واحد منهما ما يجيد او ان يستاك
 بالسواك اذ كان له سواك والافبا صابغ وان
 يبالغ في المضمضة والاستنشاق الا ان يكون
 صابغا والمبالغة في المضمضة قال بعضهم هي الفراغة
 وقال صدر الشهيد رحمه الله عليه هي التلثير لما حثي
 على الفم والاستنشاق جذب الماء حتى يصعد الى
 منخره لان في الانف شجرة وان يدخل اصبعه في
 صماخ اذ فيه عند المسح وان يخلل اصابعه مختصره
 اليسرى وان يحرك خاتمه اذ كان واسعاً وان كان
 ضيقاً فليطهر الرواية عن اصحابنا لا يد من تحريكه
 او ترعه هكذا ذكره في المحيط وان لا يسرف في الماء
 وان كان على خطا فليمر به عند النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قيل في الوضوء سرق فقال نعم ولو كنت
 على ضنة فخر جاري ان لا يقترب في الماء وان عملا انا

ثنا بياوان يقول عند تمامه ارفي خلله اللهم اجعلني
من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك
الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم
يخزنون وان يقول بعد فراغه سبحانك اللهم وتجدد
الشهادتين لا اله الا انت استغفرَكَ وانتوب اليكَ ٥٥
والشهادتين محمد اعبدك ورسولك ناظر الى السماء
وان يقر سورة انا انزلناه مرة او ثلثا وان يشرب
فضل وضوء قائما يقول اللهم اشقني بشفائك
وداويني بدوائك واعصمني من الوهل والامراض
والاوجاع ويكره المشرب قائما الا هذا ويشرب
ما لم يرم وان يصلي بسجدة على الا في وقت مكررة
وان يتوضا على الوضوء **واما المناء** فهو ان لا يستقبل
القبلة وتنت الاستنجاء ولا يكشف عورته عند احد
والاستنجاء بالما افضل ان امكنه من غير كشف وان لم
يكنه يكتفي بالاستنجاء بالحجار ولا يكشف عورته اذا

لم تكن النجاسة اكثر من قدر ادرهم وان لا يستنجي بيده
اليمنى ولا بطعام ولا بغم ولا بروث ولا ببلل الدواب
ولا بحق النير ولا بغم ولا ينجم ولا يخط في الماوان لا
يتعدى في الزيادة والنقصان في المرأة الثلاثة وفي
المواضع وان لا يمسح اعضاه بالخرقة التي مسح بها
موقع الاستنجاء وان لا يضرب وجهه بايما عند الفضل
وان لا ينجم فيه وان لا يقص قاه ولا عيناه تعميضا
تديبا حتى لو بقي ثقتيه او على جفنيه لمكة لا يكون
وضوءه هذا هي الطهارة الصغرى **واما الطهارة**
الكبرى فهي الغتسال وسببه خروج المني بشهوة
بالجماع **واما** انفصاله بشهوة عن موضعه
فمختلف فيه حتى ان المحنم لو اخذ ذكره وخرج المني
بعد سكون الشهوة يجب الغتسال عندهما خلافا
لابي يوسف وكذا الايلاء في احد السيلاني في الرجل
والمرأة اذا توارت الحشفة انزل او لم ينزل وجب

الفعل على الفاعل والمفعول به اما الايلاج في هو
البهيمة والمبته والصغيرة التي لا تجماع مثلها فلا يوجب
الفعل ما لم يترد وذكر لا سيما في الصغيرة يجب
الفعل ولذا الحايض والتفاس وهذا استيقظ فوجد
عليه فرأته او فحذه بللا وهو يتذكر الاحتلام ان
تيقن انه مني او مذي او شك فعليه الفسل اما
ان لم يتذكر الاحتلام وتيقن انه مني او شك فكذلك
وان تيقن انه مذي فلا غسل عليه ان لم يتذكر
الاحتلام وان استيقظ فوجد في احليله بللا
ولم يتذكر الاحتلام ان كان ذكره منشرا قبل النوم فلا
عليه وان كان ساكنا فعليه الفسل وهذا اذا نام قائما
او قاعدا اما اذا نام مضطجعا او تيقن انه مني
فعليه الفسل هذا مذكور في المحيط والذخيرة قال
شمس الائمة المحلوا في رحمه الله تعالى هذه المسئلة
يكثرون وقوعها والناس عنها غافلون وان احتلم

ولم

ولم يخرج منه ثني فلا غسل عليه وكذا المرأة وقال محمد
رحمه الله تعالى يجب عليها الفسل احتياطا وبه يفتي
بعض المشايخ ولو جامع او احتلم واغتسل قبل ان يبول
ثم خرج بنية المني وجب الفسل ثانيا عند اي حنيقة هو
ومحمد رحمهما الله تعالى خلا قال اي يوسف رحمه الله تعالى
لا غسل عليه فان افسلت ثم خرج منها بنية مني الزوج
لا غسل عليها بالاجماع ولو افان السكران فوجد
منيا فعليه الفسل وان وجد مذي فلا غسل عليه
ولذا المكفسي عليه وان استيقظ الرجل والمرأة فوجدا
منيا على الفراش وكل واحد منهما يتذكر الاحتلام وجب
عليهما الفسل احتياطا وقال بعضهم ان كان المني طويلا
فدلى الرجل وان كان مدورا فعلى المرأة وقال بعضهم
ان كان المني ابيض فمن الرجل وان كان اصفر فمن المرأة
واما فروض المكفظة والاستنساغ وغسل
سائر البدن وايعمال الما الي منابت الشعر وان كنف

بالإجماع وكذا اتصال الماء إلى اثنا التحية والشعر
 والمراة في الاغتسال كالرجل والشعر المسترسل من
 ذرايعها غسله موقوف في الفسل إذا بلغ الماء أصول
 شعورها يجزي بخلاف الرجل كذا ذكره في غنية
 الفتاها وذكر في المحيط إذا الرجل إذا صغر شعره
 كما يفعل السلوون والأتراك هذا يجب اتصال
 الماء إلى اثنا الشرايم لا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 روايتان وذكر صدر الشهيد يجب اتصال الماء إلى
 اثنا الشرايم إذا اغتسلت هل تكلف في
 اتصال الماء إلى ثقب القرط قال تكلف فيه كما في
 تحريك الخاتم امرأة اغتسلت وقد كان بقي في
 أظفارها حين قد جف لم يجز غسلها ولو بقي
 الدرن في الأظفار جاز يستوي فيه المدي والقروي
 قال بعضهم يجوز للقروي ولا يجوز للمدي لأنه
 درن الشم والافتل إذا اغتسل ولم يدخل الماء

داخل

داخل الجلد قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز
 وإن خرج بول حتى صار في قلنته فعليه الوضوء
 بالإجماع وإن لم يظهر جلد اغتسل وبقي بين السنانين
 طعام جاز قال بعضهم إذا كانت رايدي علي قدر الحصة
 لا يجوز وقال بعضهم إن كانت صلبا مضموعا متاكدا
 قليلا كان أو كثير لا يجوز وذكر في المحيط إذا كانت
 علي ظاهريه جلد سمك أو خبز ممضوع قد جف
 واغتسل أو توفض أو يصل الماء إلى ما تحته لم يجز
 وفي الذخيرة في سيلة الحنا والدون والطين
 يجزي وضويعهم للمصرورة وعليه الفتوى وإذا كان
 برجليه شقاق فحمل فيه الشم إن كان لا يضره
 اتصال الماء تحته لا يجوز وإن يضره يجوز والاتصال
 الماء إلى داخل السرة فرض وكذا الاستنجاء بما عتد
 الفسل فرض وإن لم يكن عليه نجاسة وكذا التخليل
 الأصابع في الاغتسال والوضوء فرض إن كانت

الاصاب منغمة غير متوحرة واذ كانت متوحرة فهو
سنة وكذا اتقا البثرة وبل الشعر **قوله** صلى الله عليه
وسلم الا تحت كل شعرة جناية قبلوا الشعر واتقوا
البثرة **قوله** صلى الله عليه وسلم ان تحت كل شعرة جناية
ولو بقي ثوب من بدنه لم يصبه الماء يخرج من الجناية
وان قل وشرب الماء يقوم مقام المضمضة اذا بلع الماء
الكلمة الفم كله ولا فلا وان تركها ناسيا وصلي ثم تذكر
بعضه ويبعد ما صلى وستة الفسل ان يقدم عليه
الاغسل الرجلين واذ يزيل الجناية عند بدنه
اذ كانت على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه
وساير جسده ثلاثا عند ذلك المكان فيفصل
قدميه واذ لا يسرف في الماراه لا يكثر واذ لا يستقبل
القبلة وقت الفسل واذ يدلك كل اعضاءه في المرة
الاولى كيلا يبقى لمعة واذ يفسل في موضع لا يراه
احد واذ لا يتكلم بكلام الدنيا قط ويستحب ان يمسح

بمعدبل

بمعدبل بعد الفسل واذ ينسل رجله بعد اللبس
وان يصلي بيمينه واما التيمم فليست بشرط في الوضوء
والاغتسال حنيفة الجنب اذا انفس في الماء الجاري
او في الخوض الكبير للبرد او قام في المطر الشديد ٩٤
وتمضمض واستشق يخرج من الجناية والاغتسال
عليه احد عشر وجها خمسة منها فريضة من الخوض
والتقاسم والتقا الخ ثمانية مع غيبوبة الحقة
وخروج المني على وجه التدفق والشهوة والا
حلام اذا خرج مئة المني والحذي **واربعة** منها
سنة غسل يوم الجمعة والعبيدين ويوم عرفة وعند
الاحرام وواجب منها واجب وهو غسل الميت
حتى لا يكون الصلاة عليه قبل الفسل او التيمم
عند عدم الماء وواحد منها مستحب وهو غسل
اذ اسلم هكذا ذكره شمس الائمة السرخسي
في شرحه وذكره المحيط اذا كفر اذا اجنب ثم اسلم

الصحيح انه يجب الفصل عليه ولا يجوز للحايض
والنفسا ولا للجنب قراة القرآن يعني اية تامة فان
فان قرأ ما دون الآية او الفاتحة على قصد الدعاء او
الايان التي تشبه الدعاء على نية الدعاء يجوز
لانهم غير ممنوعين عن الدعاء قيل يكره وقيل لا يكره
واما قراة دعاء الثنوت فلا يكره في ظاهر مذهب
اصحابنا رحمهم الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى
انه يكره ولا يكره التلجج بالقران والتعلم للصبيان
حرفا حرفا وكذا لا يجوز للحايض والنفسا والجنب
والمحدث كتابة القران وذكر في الجامع الصغير
المسبوب الي قاصد خان لا باس للجنب ان يكتب
القران والصحيحة على الارض عند ابي يوسف
رحمه الله تعالى ولا يجوز لهم من المصحف الا ابتلاؤه
ولا احتدرهم فيه سورة من القران الا بصوته
وكذا المحدث من المصحف هذا اذا كان التلافي

غير

غير مشرر وان كان مشررا لا يجوز والمخيطه حتى
من الغلاف ان لا يكره فان اخذ بكمه لا باس به عند
محمد وذكر بعض مشايخنا انه يكره لان الثوب
يبيع له وذكر في الجامع الصغير ايضا له باس به بدفع
المصحف والتلويح الي الصبيان والاحوط ان ياخذ
بكمه ويدفع اليه ويكره من تفسير القران وكتب
الفقه وان اخذ بكمه فلا باس به لتكره الحاجة الي
اخذها ولا يكره قراة القران للمحدث فظاهر او اما
الجنب اذا غسل يده وفيه فلا يجوز له المس والقرارة
لبنا الجنابة ويكره قراة التوراة والا بخيل والزبور
للجنب واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي ان
يفسل يده وفيه ثم ياكل ويشرب ويكره كناية القران
على المصلي ويكره دخول الحلال في امية خائتم
فيه ثوبي من القران لما فيه من ترك التعظم وكذا لا يجوز
لهم دخول المسجد سواء دخلوا للجلوس او للعبور

كأنه من بابة غير آفلا ابلا اذا احتجاني ومن رآه جالسا في راسه بقوله جالسا
ومن رآه جالسا في راسه بقوله جالسا

الحمد لله
محمد بن عثمان علي
عبد الحميد

وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجوز للمبوررات
 احتلم في المسجد يتيم للخروج إذا لم يخفوا أن خاف
 يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ **فصل** في التيمم
 وللتيمم ركن وشروط لا بد من معرفتهما أما ركنه
 فصرتان ضربة للوجه وضربة للمذراعين يعني اليدين
 إلى المرفقين وصورة أن يضرب يديه على الأرض
 أو على جنب الأرض ضربة تستفرج أصابعه ويقبل
 بهما ويدبر ثم يرفعهما ثم ينفضهما مرة واحدة في
 ظاهر الرواية وعنه أبي يوسف رحمه الله تعالى يتنفضهما
 أن هناك ما أورد في العمران وأحبه وجب
 الطلب بالأجماع وإنما الخلاف فيما إذا لم يتلب على
 ظنه أو لم يخبر به ما أورد في القلوات عندنا لا يجب
 خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولو احتد نساء
 بعدم المأجور بلا خلاف وكذا من شرطه عجزه عن
 استعمالهما حتى أن المريض إذا خاف زيادة المرفق

أو بطل البرهانه التيمم وذكر الأسباب في شرحه
 جنب على جميع بدنه جراحة أو أكثره أو به جدي
 فانه يتيمم ولا يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به
 وكذلك إذا كان على أعضاء المتوضئ كلها أو أكثرها جراحة
 يتيمم وإن كان على أقلها جراحة وأكثرها صحيح فانه
 يغسل الصحيح ويحييكم على الخروج إذا لم يفره المسح
 وإن فرأى يربط عليها الحبرة فمسح عليها والصحيح
 في المسح إذا خاف أن يغسل أن يقتله البرد
 أو مرضه يتيمم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان
 خارج العصر يتيمم بالاتفاق وإن خرج مسافرا أو
 محتسبا أو خرج من قرية إلى قرية يجوز له التيمم إن كان
 بينه وبين المأوى الميل أو أكثر والميل أربعة آلاف
 خطوة وهو ثلث الفرس في سواخرج جنبا أو جنب
 بعد الخروج وإن كان معه ما في رجله تنب فيهم
 وصلي ثم ذكر لما في الوقت ثم بعد عند أبي حنيفة ومحمد

رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف يعيدها راة تذكر بعد
الوقت لم يبد في قولهم جميعا وادائهم وصلي والمأقرب
منه وهو لا يعلم اخره وان كان مع رفيقه ما لا يجوز له
التيمم قبل ان يسأل عنه اذا كان غائب على غنة الله
يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل فصلي ثم يسأل فام
عطي يلزمه الاعارة في الوقت وان خرج الوقت لم يعد وان
كان لا يعطيه الا بالثمن فاما لم يكت له ثمن بتيمم يا
لاجماع وان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في
الزيادة ان باعه بمثل القيمة او ببني سير لا يجوز له
التيمم وان باعه ببني فاحش يتيم والفتى الفاحش
ما لا يدخل تحت نفقته المقومين وقال بعضهم نصف
الثمن وعنه ابي نعيم الصنفار رحمه الله تعالى ان
المسافر اذا كان في موضع من اماكنه فالا فضل له ان
يسأل عنه رفيقه وان لم يسأل اخره راة كان في موضع
لا يراى الا لا يخرج به قبل الطلب كما في الهرايات رجل معه ما

زهم قد رخص رابع الا ان يحمل للعطية اولاد
ستغفلا لا يجوز له التيمم ولو رهبه لا خر وسلم اليه
لا يجوز ايضا عندنا لشبوت القدرة بواسطة الرجوع
كذا ذكره في المحيط وان لم يكن معه دلوان رشا هل يجب
ان يسأل عنه رفيقه ام لا قيل يجب ولو سأل فقال له النظر
فمنه اي حنيفة ينظر الى اخر الوقت فان خاف فوت
الوقت تيمم ويصلي وعندهما ينتظر وان فات الوقت
وكذا العاري ومع رفقة ثوب وجمعوا على انه في الثوب
وان فات الوقت ومن لم يجد الاسود الحار والبغال
يتوضو به ويتيمم وباهما يدعجان ولكن الا فضل
اذ يبد بالوضوء ومن لم يجد الاسود العرس عت
ابي حنيفة رواه اثنان في رواية مشكوك وفي رواية
مكررة ومن لم يجد الا بيضا التمر فمنه ابي حنيفة يتوضو به
وعنه ابي يوسف يتيمم وعند محمد يجمع بينهما ومن لم يجد
الا عصير العنب لا يتوضو به ياتى بالجماع جنب

وجدا لما في المسجد وليس معه احد يتيمم ودخل وان
لم يصل اليهما يتيمم ثانيا للصلاة لان نية التيمم للصلاة
شرط لصحة التيمم وكذا يتيمم لمس المصحف او لقراءة القرآن
عند عدم اتمامه بخلاف سجدة التلاوة وصلاة النافلة
والجنازة فانه يصلي بذلك التيمم المكتوبات رجل
في حله ما هو لا يعلم بغيره وصلي ان كان وقع بنفسه
او غيره بامر فنيسه فهو علي الخلاف الذي ذكرناه
يعني لم يعد الصلاة عند ابن حنيفة بخلاف محمد والحبيب
يكفي رضي الله تعالى عنهما وان كان وضع غيره بغير
امر لا يبيد بالاتفاق **مسئلة العاري فاذا**
نسبه ثوبا في المناء فمن المشايخ قال علي هذا الخلاف
هو قال لا يجوز إعادة الصلاة وعند محمد رحمه الله تعالى
انه قال يجوز إعادة الصلاة ولو تيمم وهو علي شرط
النهر لم يعلم بالما فهو علي هذا الخلاف الذي ذكرناه ولو كفر
بالصوم وفي ملكه رقية او ثياب او طعام فنيسه والصحيح

الله

انه لا يجوز عند ابن يوسف وعندهما يجوز ويستحب ان يؤخر
الصلاة الي اخر الوقت ان كان يرجوا وجود الماشي
لا يفرط في التاخير حتي لا يقع الصلاة في وقت مكروه
ولو يتيمم قبل دخول الوقت ^{حاشا} عندنا ولو كان معه ماء
ولكن يخاف علي نفسه او دابته العطش يجوز له التيمم
المجبوس في السجن يصلي بالتيمم ويعيد بعد ما خرج
عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعيد
والاسير في دار الحرب اذا منع عن الوضوء والصلاة
يتيمم ويصلي بالامانة ثم يعيد ويحكم علي ان الماشي
لا يصلي وهو يمشي والسائح وهو يسبح بخلاف
المنهزم وهو يصلي راكبا بايماء واقفا وتسير
دابته او تحذوا ولو صلي بايماء لحرف عدو او سبع
او مرض او طين لا يعيد بالاجماع واطعنا اذا صلي
قاعدا يعيد عند ابن حنيفة ومحمد وعند ابن يوسف

رحم الله تعالى لا يعيد ويجوز النسيم عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى بكل مكان من جنس الارض
كالتراب والحجر والرمل والزرنيخ والحل والحل والمرد
نسيم والنورة والمرة وما اشبهها ولا يجوز عايس
من جنس الارض كالذهب والفضة والحديد
والرصاص والخطنة وسائر الحبوب والاطعمة وان
كانت على هذه الاشياء عيار يجوز بيعها عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي إحدى الروايتين
عن محمد رحمه الله تعالى ثم الشرط عندهما مجرد
المسوح على الارض او على جنس الارض حتى انه لو
وضع يده على صخرة لا عيار عليها او على ارض بديلة
ولم يتعلق بيده شيء يجوز عند أبي حنيفة وفي
أحد الروايتين عن محمد لا يجوز واما الفرق
بين الصخرة وبين الذهب والفضة فهما خلقا
في الارض وليسا من جنس الارض لانها موردان

فيها

فيها لکن الذهب والفضة يذوبان في النار ولا
يذوب الصخرة فيها كالتراب واما النسيم بالاجرة
فمنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز مطلقا وعند
محمد يجوز ان كان مدفوقا او كان عليه عيار ولو
نسيم بغير ثوبه او غيره من الاعيان الطاهرة
او هبت الريح فاصاب وجهه وذراعيه فسمه
نسيم النسيم جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحم
سواء وجد ترابا اخر او لم يجد وعند أبي يوسف لا يجوز
اذا وجد ترابا اخر واما النسيم قايما لم يجز ان كانت
ما بين الايجوز وان كان جليبا يجوز وقال شمس
الايمه الصحيح عندي انه لا يجوز كذا ذكره في
المحيط والسبخة بمنزلة الملمح وذكر الاسيما في
في شرحه يجوز النسيم باليعة مسافرا صابا
مطرقا بثلث ثوبه وسرجه ولم يجد ترابا ولا ما
فانه يلطخ ثوبه بالطين ويجفنه قال شمس

لا يعترضه الله تعالى لا يتيم بالطين وإن فعل يجوز
وكذا يجوز التيمم بالحص والاول بالحص والكران و
الحيا والفضالة والحيطة سواء عليه فله اولم يكن
ولا يجوز التيمم بالفضالة المظلمة بالانكتم بطن الغضارة
على السوا الا اذا كان عليه غبار ولو تيمم بالطين ان كان
حتى امت الراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من
الادوية تجاز وان تيمم بالرمال لا يجوز وان اختلط
الرمال بالتراب ادماة التراب عما لا يجوز وان كان الرمال
غالبا لا يجوز واد اصابه الارض نجاسة محسوسة
فجفت بالشمس ذهب اثرها جازت الصلاة هو
عليها ولا يجوز التيمم فيها في ظاهر الرواية وروي
عن بعض اصحابنا رحمه الله تعالى واد التيمم الرجل
من موضع قسيم اخر من ذلك الموضع ايضا جاز
والتيمم في الجنابة والمحدث والميت سواء ولو صلى
بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد والمصحح

في المص

في المص يتيم لملاة الجنابة اذا خاف الغوث
الا الولي وذكر في الكافي يجوز للولي التيمم ايضا
وكذا اذا حدث المتوضي في صلاة السيد تيمم
وبني في قول ابي حنيفة وعندهما يني بالوضوء وان
خافا خروج الوقت يتيم وبني بلا خلاف ولو خاف
خروج الوقت في سائر الصلاة لا يتيم بل يتوضوء
ويغتسل ما خاف وكذا لو خاف قور الجمعة يتوضوء
ويغتسل لظهر ولو تيمم لمس المصحف او لدخول
المسجد عند وجود الماء والتدرة عليه فذلك
ليس بشي المسافر يطأ جاريته وان علم بعدم
الما جاز ويتيمم التيمم ويتيمم ايضا روية
انما اذا قدر على اسماء له وان راى في خلال الصلاة
فسدت صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان
راى سرا فظن الله ما فشيئا فاداهو سرا
فسدت وان شككته ما او سرا فاستوي

الظن ان قاته يعني على صلواته فاذا فرغ فان ما ينوضا
ويستقبل المسافر اذا مر بما هو موقوف في الجب لا ينقض
تيممه الا اذا كان اما كثيرا فيستدل بكثرته انه للوضوء
والشرب ولو ان المتيهم اذا مر بما هو يعلم او كانت
نايما لا ينقض تيممه وكذا الوضوء ولم يدر على النزول
لخوف عدو او سبع جنب اغسل وبقيت للمعة
وليس معه ما يقيم للمعة وان وجد ما بعد ما احدث
يفسل للمعة ويقيم لاحل الحدث اذا كان اما لا يكفي
للوضوء وان كان اما يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة
ينوضا وان كان اما يكفي لاحدهما على التفراد قاته
يفسل للمعة ويقيم وعليه ان يبدي بفسل للمعة
ولو كان مع ثوب نجس يفسل الثوب ويقيم للصلاة
سيهم ام قوم متوضين بجوز عند ابي حنيفة واني
يكون خرج خلافا لمحمد وكذا القاعد ام قوما قايمين
واما المسامح على الحق وعلى الجيرة يوم القاسطين

يا له

بالا اتفاق ذكره في تحصر وترج الا سيحياي ولا يعص امامة
صاحب الجرح للاصحاء وكذا الامي للغاري ولذا الغاري
للا بس ولو ام ابي بمن مثل حالهما جاز **فصل**
ومحور الطهارة بما مطلق طاهر كما السما والارض
والعيون والابار والبحار ونزول بها النجاسة حكمية
كانت اركنية او حثيية ولا يجوز بالما المتفرد كما
الاشجار والثمار وما البطيخ وما البقلة والمرق
وما الزردج وما الزعفران وكذا الايجوز بما الحلل الوردي
والحلل والعصير ونحوه ويجوز ازالة النجاسة الحثيية
عن الثوب والبدن بما المتفرد بكل ما يع طاهر
يمكن ازالة النجاسة عنه فالمحمد ربح كالحل واللبث والعصير
وما ذكرنا من اما المتفرد فان غسل بالعلم او بالسم
او بالدهن لا يزيلها لانها لا يتعصر بالعصر ويجوز
الطهارة بما خالطه شيء طاهر فغير احدا وصافه كما
المد والما الذي يختلط به الزعفران والاشنان

والصوابون بشرط ان يكونا القلبية للما من حيث
 الاجزاء ولم يزل عنه اسم الما وان يكون رقيقا بعد حكمه
 حكم الما المطلق وذكر في اجناس الناطقي التوضي بها
 السيل ان لم يكن رقة الما غالبه لا يجوز وذكر في الملتقط
 اذا النقي المزاج في الما حتى اسود ولكن لم يذهب رقة
 جاز الوضوء به وكذا المفسر اذا طرح وكذا المحصر
 والبقلا اذا انقع وان تغير لونه وطعمه وزعمه وذكر في
 الجامع الكبير ولو طعم المحصر والبقلا ان كان بحال لو لم يزد
 لا يثبث ولم يزل عنه رقة الما جاز الوضوء به والافله
 وذكر في المحيط لو توفها بما اعلم بالاشنان او باست
 او جبي مما يتعالم الناس به جاز الوضوء به لم يفلت
 عليه ولو بل الحبة او بقى رقة الما جاز وان صار تخمينا
 لا يجوز وفي شرح القذوري اذا اختلط الطاهر بملك
 بالما ولم يزل عنه اسم الما عنه فهو طاهر وطهور تغير لونه او لم
 يتغير اما اذا تغير وصفين لا يجوز ولم يذكر خله فالجهد

وعلي

وعليه هذا اذا تغير لون الما او زحم او طعم بطول المكنث او
 بوقوع الاوراق يجوز به الطهارة الا اذا غلب عليه لون
 الاوراق فيصير مقبدا

وكذا الوثيق بطهورته او غلب عليه فله حارته به الطهارة
 حتى لو وجد ما قليلا ولم يثبث بوقوع فله النجاسة
 يتوضوء به ويتفسل ولا يتيمم وكذا اذا دخل الحمام وفي
 حوض الحمام ما قليل ولم يثبث بوقوع النجاسة يتوضوء
 ويتفسل ولا ينسطر الى الما الجاري وكذا اذا القي في الما
 الجاري شيء نجس كالحجر والطين لا يتنجس ما لم يتغير
 لونه او زحم او طعم وعنه محمد رحمه الله تعالى اذا صب
 جب من الخمر في الزمان وحل اسفل منه يتوضوء به
 جاز اذا لم يتغير احد اوصافه وكذا اذا جلس الناس
 صفونا على شطآن يتوضئون جاز وهو الصحيح
 وذكر الناطقي رحمه الله ساقية صغيرة في طائلي ميت

ارساه قد سد عرضها وجري الماء عليها لا بأس بالوضوء
 اسفل منها اذا لم يتغير الماء وهو مروي عند ابي يوسف
 رحمه الله وذكر في المنازل اذا كان الماء الذي يلاقي الحيف
 دون الماء الذي يلاقي الحيف يعني اذا كان القلب
 كذا الماء الذي لا يلاقي الحيف جاز الوضوء له فلا
 وعليه هذا اما المطر اذا جري في مزارع السطح وكانت
 على السطح عذرات فالما طاهر اما اذا كانت العذرة
 عند المزارع وكانت المأكلة ونصفه او اكثره يلاقي
 العذرة فهو نجس ولا تهروطا هرواذا سال المطر
 من سفن البيت او من ثقب البيت كان المطر
 دايما لم ينقطع بعد فهو طاهر وان انقطع الماء المطر
 وسال الماء من الثقب او كان على السطح او على الكثره
 نجاسة فهو نجس وان كان الماء يجري تنقيفاً ينفذ ان
 يتوضأ به على الرقار والسكينة حتى يمر عنه الماء المستعمل
 وقال بعضهم يجعل يمينه الى اعلى الكا يعني مورداً واما اذا

سد الماء

سد الماء من فوق ويتجربه كما كان جارا بجوز التوضي
 واما الحد في جريان الماء اذا ذهب به ثقب او ورق فهو جاز
 بجوز التوضي به وقال بعضهم لو رفع الماء بنجر ما تحته
 وينقطع الجريان فليس بجاز وان كان بخلافه فهو جاز وفي
 المفتي اذا كانت بطن النهر نجسا وجري الماء عليه ان
 كانت الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا ينجس وان
 كانت جميع البطن نجسا ولو كانت في النهر ما راك فتنجس
 فترى من اعلاه ما طاهر فاجزه كما وسيله فانه طاهر بطل
 ولو توضأ منه جاز اذا لم يزلها اثر **فصل**
 في الحيض الحيض اذا كان عتس في عتس يدرك الكرايس
 فهو كبير لا ينجس يتنجس لوقوع النجاسة
 اذا لم يزلها اثر اما اذا كانت النجاسة مرمية وبعض
 قالوا ينجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير هو
 وبعض مشايخنا يجرى جعلوه كما لما الجاري وتوضأوا
 فيه لعموم البلوى وينبغي علمي هذا اذا غسل وجهه

في حوص كبير فسقط من غسالته في الماء فرفع من
 موضع الوقوع قبل التحريك قالوا على قول أبي يوسف
 رحمه الله لا يجوز استعماله لأنه عند التحريك بشرط وشيخ
 بخاري قالوا يجوز لهم البلوي وعليه هذا إذا كان الرجل
 صفوا يتوضون من حوص كبير جاز وفي اجناس الناطقي
 إذا من اتصل من حوص كبير فلا حرج أن يتوضا في ذلك
 المكان وليس له أن يتوضا أو يتصل في الحوص الكبير
 بناحية الحيفة الأصل فيه أنه لم يكت التجاسة سريية
 يجوز مطلقا وعند الفقيه أبي جعفر رحمه الله لو توضا
 في جهة القصب فأن كان لا يخلص بعضه إلى بعض
 لم يجز وإن خلس كل واحد من حوز واتصال القصب
 بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وكذلك لو توضا في ما
 فيها زرع وكذلك لو توضا من قدير وعلى جميع وجه المسألة
 جفر واره وقد قيل إذا كان بمحال يتحرك بتحريك الماء
 يجوز وكذا إذا توضا من حوص الجند ماوه والجند فيق

ينكسر

ينكسر بالتحريك وما إذا كان الجند كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك
 بتحريك الماء لا يجوز ذلك كما قد قيل لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز
 الحوص إذا كان الجند ماوه فتشعب في موضع منه فوقع
 فيه نجاسة أو وقع الكلب أو توضوا به إنسان قال
 نصير واهي بكر الاشتكا في رحمه الله يتنجس وقال عبد
 الله ابن مبارك وأبو حنيفة الكبير البخاري رحمه الله
 الله لا يتنجس إذا كان الماء تحت الجند عشر في عشرة فان
 كان الماء متصلاً بالجند فالفتوى على قول نصير واهي بكر
 الاشتكا في ربح وما إذا كان منفصلاً لا يجوز بل لا خلاف
 وهو كالحوص المستفق وإن تنفق الجند فلي الماء من
 التثقق من العلوي فوقع الكلب يتنجس عند عامة
 العلماء فلم تزل نجاسة ما لم يخرج ما في الثقب من الماء
 ولو توضوا من ثقب الجند ولم تقع غسالته في الماء جاز
 على كل حال ولو وقع في الثقب شاة أو غيرها فماتت فيها
 أن كان الماء في الجند عشر في عشرة لا يتنجس ولو كان أقل

من عشر في عشر يتجسس ولو كان ما الحوض عشر في عشر
تسفل قصارت سبع في سبع فوفعت الخامسة
فيه يتجسس فانه امثلا صارا ايضا نجسا وقيل لا يغير
نجسا حوضا كبير فيها نجاسة فانه امثلا قليل هو نجس
وقيل ليس بنجس وبما خذ اكثر مشايخ بخاري كذا ذكر
في الدخيرة فان دخل الما من جانب وخرج من جانب
قال ابو بكر الدمشقي لا يظهر ما لم يخرج مثل ما فيه ثلاث
مرات كالمسحاة لقصة وقال غيره لا يظهر ما لم
يخرج مثل ما فيه وقال ابو جعفر رحمه الله لا يخرج
مثل ما في الحوض وهذا اختيار المصدر الشهيد رحمه
حوض صغير قد يصل الما من جانب الى ويخرج من جانب
ان كان اربعة في اربع فمادونه يجوز فيه التوضي لان
النجاسة لا تستغرق مثله بل يدور حوله ثم يخرج
فيكون كما بخاري وان كان الحوض اكبر من ذلك ان كان
خمس في خمس فما فوقها لا يجوز لان الما يستغرقه فلا

ليكون

ليكون كما بخاري فلا يجوز الا ان يكون في موضع الدخول
والخروج لا الما المستعمل لا يستغرق في هذين الوصفين ٤
وكذا عين الما ان كان خسا في خمس وكان يخرج منها ان كان
يتحرك الما من جانب وهو يتعين بالحركة يجوز وقال
القاضي الامام في الدين رحمه الله التدبير غير لازم ان خرج
الما المستعمل من ساعة لكثرة وقوته يجوز والاقله ويجوز
التوضي بالثلج ان كان دايما بحيث يتقاطر مجورا ولا ٥
يتيم صوف صغير كروي رجل منه نهر فاجرا الما فتوضي
من النهر جاز وان اجتمع الما في موضع وكروي منه رجل نهر
واجري الما فتوضي جاز وضوا لكل اذا كان في الما كائني
ساعة وان قلت ذكر في المحيط وفي تواردا ابو المعالي
ابي يوسف رحمه الله ما الحمام بمنزلة الما البخاري اذا
دخل يد فيه وهي في يده قد لم يتنجس بلا خلاف
واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم
مراده حالة مخصوصة وهو ما اذا كان الما يجري من

الانبياء الى حوض الحمام والناس يفترون عرقا متدلرا
ومنهم من قال هو بمنزلة ^{عنده} الماء الجاري على كل حال لاجل
الضرورة الا يري ان الحوض الكثير الخف بالماء الجاري على
كل حال لاجل الضرورة ولو ادخل الخبيث يده لطلب
القصة وليس على يده نجاسة حقيقة يتنجس
عند اي حيفة رحمه الله تعالى وعندها الماء طاهر طهور
ولو ادخل الكفار والعريان ايديهم لا يتنجس اذ الم
يكد على ايديهم نجاسة خفيفة ولو ادخل الصبي
يده في الماء لا يتوضأ منه مستحسان ولو توضأ به جاز
حوض الحمام اذا تنجس يظهر اذا كان خرج منه مثل مكان
فيه مرة واحدة ولو ادخل راسه في الماء بنية المسح او
خفيه يجوز بالافتقار ولا يميز الماء من ماء عند اي
يوسف رحمه الله تعالى **تم** في المسح على الخنثى المسح على
الخنثى جائز بالسنة من كل حدث موجب للتوضؤ اذا
لبسها على طهارة كاملة فان كان متيمما بمسح يوما

وليلة وان كان مسافرا مسح ثلاثة ايام وليلاتها
وابتدأوها عقيب الحدث ولا يغير وقت الطهارة
ولا وقت اللبس ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل
الطهارة قبل ان يحدث جاز المسح عليهما عندنا
خلافا للشافعي رحمه الله تعالى لان عندنا يكفيه ان
يكونا ملبوسا على طهارة كاملة عند اول الحدث
والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر
حتى ان المتخافة من بعمائها اذا توضأت
ولبت قبل ان يظهر منها شيء مسح كالاصح ولو
لبست بطهارة الذر مسح في الوقت عندنا وعند
زفر مسح تمام المدة ولا يجوز المسح لمساوح عليه
الفصل صورته رجل اخلم وتيمم عند عدم الماء فام
حدث بعد ذلك فوجد الماء يتوضأ به فتوضأ به
لا مسح فان لبس خفيه بعد ذلك ثم وجد الماء قذر ما يتوضأ
فانه يتوضأ لا مسح بما على خفيه لانه وجب عليه

الفسل والرجل والمرأة فيه سوا والمسلم على ظاهرهما
 خطوطا بالاصابع يبدأ من قبل الاصابع الي الساق
 اعتبارا بالفسل وفرض ذلك مقدار ثلاثة اصابع من
 اصابع اليد ولو وضع يديه من قبل الساق وعدها الي
 رويس الاصابع جاز ولو وضع عليها عرضا جاز وكذلك
 لو وضع بثلاثة اصابع من منوعة غير محدودة جاز ولكنه
 يكون مخالفا للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح ان يضع
 يديه على مقدم خفيه وكحافي كفيه وعدها الي الساق
 او وضع كفيه مع الاصابع وعدها جملة جاز ولو مسح
 برويس الاصابع وسجاني اصول الاصابع والكف لا
 يجوز الا ان يكون اما متقاطعا والمسيب ان يمسح
 بباطن الكف ولو مسح بظاهر كفيه يجوز ولو مسح على
 باطن كفيه خفيه او من قبل العقب ومن جوابها لا
 يجوز وذكر في المحيط لونه وضواحه ببلية بقيت على كفيه
 بعد الفسل يجوز ولو مسح راسه ثم مسح خفيه ببلية

بقيت

بقيت على كفيه لا يجوز ولو مسح راسه وخاص في الماء
 لا بنية المسح وهو مشي او مشي في الحصى المتبل بالماء
 او بالمطر يحريم وفي بعض روايه لا يجوز لانه خلف
 كالتيهم وكذا اذا اصابه المطر ينوب عن المسح خلافا
 لثنا فبي وفي بعض الروايات كانه خلف كالتيهم لا
 بالنبيه ومن ابتد المسح وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم
 وليلة مسح تمام ثلاثة ايام ولياليها ومن ابتد المسح
 وهو سافر ثم اقام ان كان مسح يوما وليلة او اكثر يلزم
 ترعها وغسل حليته ان كان مسح اقل من يوم وليلة ثم
 مسح يوم وليلة ومن لبس الجروق فوق الخف قبل
 ان يمسح على الخف مسح عليه فان مسح على الخف في
 ثم لبس الجروقي لا يمسح على الجروقي ولو تدرج احد الجروقي
 فله ان يترج الاخر مسح على خفيه ولا يجوز المسح على الجروق
 المنخرق وان كان خفاه غير منخرق ولذا لا يجوز المسح
 على خفيه خرقا كبر تبين منه مقدار ثلاثة اصابع

من اصابع الرجل من صرهما فان كان اقل من ذلك جاز
المسح واذ كان الحرق في خفا واحد تدرا صبعين في موضع
اوصفين وفي الخرق تدرا صبع واحد جاز المسح وان كان
المسح في خفا واحد يجمع فلا يجوز بشرط ظهور الاصابع
كلها ولو ظهر الا بهام وهي مقدار ثلثة اصابع من غيرها
جاز ولو كان طول الحرق اكثر من تدرا ثلثة اصابع وانقضى
اقل من ذلك لا يمنع جواز المسح ولذا لو انقضى خرق الرجل
الا انه لا يرى ثوبي من قدمه ولو كانت بيد وحالة
المشي ولا بيد وحالة الوقوف يمنع ولو كانت على القلب
لا يمنع كذا ذكره في المحيط والحرق اذا كان فوق الكعب
لا يمنع واذا اراد ان يجمع خفيه فترع القدم من الخف غير
ان القدم في الساق بعد انتقص مسحها واذا ترع بعض
عنها كما روي عن ابي حنيفة اذا خرج اكثر الكعب عن
عقب الخف انتقص الخف وفي بعض الرايات اذا صار
كل تنذر المشي المعتاد معه انتقص المسح ايضا

ان يثني

ان يثني في موضع قرار القدم مقدار ثلثة اصابع لا ينتقص
وهو رواية عند محمد بن ابي عبد الله وفيه اخذ بعض المشايخ
وفي كتاب الصلاة لابي عبد الله الزعفراني رجل مسح
على خفيه ثم دخل الماء في خفيه اذ ابتل جميع احدي
القدمين ينتقص مسحهما فلا رجل ترع عنه من
عقب الخف الا ان تقدم قدمه في الخف في موضع المسح
له ان يمسح ما لم يخرج صدر القدم عن الخف الى الساق
وفي بعض المواضع اما كان صدر القدم في موضعه والعقب
يخرج ولا يدخل لا ينتقص مسحها ولو كان الخف واسعا اذا
رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج واذا وضع عاد
العقب الى موضعه لا ينتقص وعند محمد بن خنيس
فتق مفتوح وبطالة الخف من خرقه او من غيرها غير
مفتق مخززة في الخف جاز المسح كذا ذكره في الدرر
والاجور المسح على الدمامة والقلنسوة والبرقع والطر
والقنار بن ويحجر المسح على الجباير وان شدها غير

وصنوتان سقطت عن غير مري لم يبطل المسح وان
 سقطت عن مري بطل والمسح على الجيرة على وجوهه ان كان
 لا يضره غسل ما تحته يلزمه الفسل بالاجماع وان كانت
 يضره غسل ما تحته بالما ابارد ولا يضره الفسل بما حار
 يلزمه الفسل بما حار وان كان يضره الفسل ولا يضره المسح
 ما تحت الجيرة بمسح ما تحته الجيرة ولا يمسح فوق الجيرة
 هذا القطع قاضي خان والمسح على الجباير انما يجوز اذا لم
 يتدر على المسح على القرحة باد كان يضره اما اذا كان
 يتدر على المسح على القرحة فلا يجوز قال برهان الدين
 رحمه الله ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنها غافلون
 وان ترك المسح على الجيرة والمسح لا يضره جاز عند ابي
 حنيفة رحمه الله قبل خلافا لهما اما الاستيعاب في المسح
 عشر في عيد البعوض وبعضهم قالوا اذا مسح على ابرها جاز
 وان مسح وان مسح على النصف او دونه لا يجوز ويكتفى بالمسح
 مرة واحدة وهو الصواب ولو كانت الجراحة في موضع

الفسل

الفسل وليس تحت جميع الجيرة جاز المسح بها
 لموضع الجراحة ولو كان مقطوع احد الرجلين من
 الكلب او دونها فان فسل موضع القطع فرض ولو
 غسل موضع القطع وليس خفيه ينظر ان كانت بقي من
 ظهر القدم مقدار ثلاثة اصابع او اكثر يمسح ولا يمسحها
 لان جرحه غسل المقطوع وان كانت مقطوع الاصابع و
 وبعض خفيه خال عند القدم ان وقع المسح على
 المفصول مقدار ثلاثة اصابع جاز والا فلا وكذلك
 اذا كان الخف واسعا وبعضه خال عند القدم رجل
 توضع المسح على الجيرة وليس خفيه ثم احسن قبل ما
 برأت وتوضع المسح على الجيرة والخفي فان احسن
 بعد ما برأت لا يمسح لانه ليس على طهارة ناقصة ذكره
 في شرح الاسبيعي وانه كان الشقاق في رجله فجعل
 فيه الدلك او الشحم بمراما فوق الدوا ولا يكتفيه المسح
 وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء ينبغي

بغيره حتى يوضيه فان لم يسقيهم جازن صلاته
 عند اي حنيفة فان لم يجد من لم يوضيه جازن بلاء حلقه
 اما المسموح على الجوارب لا يجوز عند اي حنيفة الا ان يكونا
 مجلدين او مغليين وقال يجوز اذا كانا شينيين لا
 يشعاني الماء وعليه الفتوى ذكر في الذخير وقيل رجع
 ابو حنيفة الى قولهما في اخر عمره والتخمين وهو ان
 يستدل على الساق من ثديي وشي ويحور المسموح على
 الخفاف المتخذ من اللبود التركيبة لا مكان قطع المسافة
 بها في الوضوء المائي الناقصة للوضوء كل ماء
 خرج من السيلين واستخرج من قبل الرجل والمراة من منته
 الصحيح انه ينقص ذكره في المحيط وانه خرج من المفظان
 يجب عليها الوضوء ذكره جامع باضي ان يستحب لها
 ان توضع وكذا الدود والحمامة فان خرج من هذين
 السيلين فعليها الوضوء وانه خرج الدود من الفم او من
 الاذن او من الخراج لا ينقص والا حوط انه يوضو وان
 اخل ارجله

اخل المحقة ثم اخرصها ان لم تكن ملت لا يتحقق والا حوط
 انه يتوضا وان اقطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه
 عند ابي حنيفة رجع خلافا لهما وان احشي في احليله بقطنه
 خوفا من خروج البول لولا القطن لم يخرج منه البول فلا بأس به
 ولا يتحقق وضوءه ما لم يظهر البول على القطن وان غابت
 القطنه ثم اخرجها وخرجت رطبة لم يتحقق وان لم انتل
 الطريق الداخل ولم ينفذ لم يتحقق وان سقطت اذ كانت
 رطبة اتفق وان كانت يابسة لم يتحقق وكذا الحكم في كرمي
 المرأة اذا سقطت سواء كان الكرم في الفرج الداخل او في
 الخارج وان كانت اختشت في الفرج الخارج فانبل داخل
 الحشو اتفق نفذ او لم ينفذ واما اذا اختشت في الفرج
 الداخل ان تعد الى خارج اتفق والا فلا اما الخارج من
 غير السيلين فيوجب استناضا لطهارة عندنا على
 التفصيل خلافا للشافعي كالقي والدم ونحوهما اما
 القي اذا كان ملاما لم يتحقق سواء كان طعنا او مسا

او مرة وان كان بلها لا يتنفس عند ابي حنيفة ومحمد ربح
 سوا نزل من الرأس او صعد من الجوف وان قادم ان
 كان ما يلا نزل من الرأس وان كان علقا لا يتنفس وان
 صعد من الجوف ان كان علقا لا يتنفس اتفاقا الا ان
 يلا الفم وان كان ما يلا فعلى قول ابي حنيفة ان يتنفس
 وان لم يكن ملا الفم وقال محمد لا يتنفس ما لم يكن ملا الفم
 وان قاطعها قليلا ان اتحد المجلس يجمع عند ابي يوفى
 وقال محمد ان اتحد السب يجمع والا فلا وتفسير
 الامحار انه قاتا نيا قبل سكوت النفس عن الفتيان
 والهيجات اما الدم ونحوه فان خرج من البدن ان
 سالت نفس والا فلا وعلى هذا سائل كثيرة منها نقطة
 فشرقت قال منها ما اودم او صديد ان سالت عن راس
 الجرح تنفس وان لم يسلك لا يتنفس وتفسير السائل ان
 لا يخرج عن راس الجرح واما ان كان على راس الجرح ولم يخرج
 لا يكون سائلا وتال بعضهم اذا خرج ونجا من موضع

يلحقه

يلحقه حكم التطهير يعني اذا خرج الدم من الرأس الى
 النقه او اذ نه ان سالت الى موضع يجب تطهيره عند
 الاعتقال تنفس وان سالت الدم عن راس الجرح بقطنته
 ثم خرج فمسح ثم وثم والقول التراب عليه ينظرون كما ان
 محال لو ترك لسالت تنفس والا فلا ولو ترق وبراقه
 دم ان كان البراق غابا فلا وضوء وان كان الدم
 غابا فعليه الوضوء وان استويا يتوضعا احتياطا
 ولو عثر ثوبا فري اثر الدم عليه فلا وضوء عليه وقال
 بعض المشايخ ينبغي ان يضع لمة ارضيه في ذلك الموضع
 فينظرون وجد الدم فيه تنفس والا فلا وعند محمد رحمه الله
 الشيخ اذا كان في عينه دم وتسيل الدموع منها امره
 بالوضوء ولو تسلك صلا لا في احاقا ان يكون ما يسيل منه
 صديد فيكون صاحب الضرر وفي المقتناري القرن في القبيح
 العين بمتر له الجرح واما صاحب الجرح فما يسيل فهو نجس
 الميرقا الذي لا يرقا ومن به سلس البول والمستحاضة

يتوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت
 ما تشاء من القرابين والنوافل وإذا خرج الوقت بطل
 وضوهم وإن توضأ حين تطلع الشمس تنقض طهارتها
 حتى يذهب وقت الظهر خلا لا يبرأ من رزق رزق
 وينبغي كالمخرج أن يربط جرحه بخرقه ثقيلة للجراحة
 وإن أصاب ثوبه من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم
 لزمه غسله هذا إذا علم أنه غلبه لا يتجسس ثانيا
 قبل الفراغ من الصلاة جازله إذا لا يغسله وهو
 المختار وصاحب القدر إذا منع الدم عن الخروج ببلاج
 يخرج من أن يكون صاحب القدر وهذا المعنى المقصود
 لا يكون صاحب عذر سبيل تجلق الحايض إذا احتشمت
 تخرج من أن تكون حائضا رجلا به جدي خرج منها ما
 هو سائل فتوضأ ثم سأل النبي لم تكن سائلة تنقض وضوهم
 لأن الجدي قد قروح متعددة وعلى هذا سبيل المختارين
 إذا سأل بقرلة جرح واحد وصاحب الحدث الدائم

من لا يمضي عليه وقت صلاة كامل والأول حدث أبلي به
 يوجد منه وإذا توضأ الحدث والدم سقط ثم سأل قيل
 الوضوء ذكره في أحكام الفقه وإذا انقطع الدم وقبلكا
 يخرج من أن يكون صاحب القدر رجلا تشر فسقط من
 انقضه به لم يتنقض وإن قمرت انتقض وضوهم والعرض
 إذا مسوا ومثلا دما إذا كان كبير انتقض وإن كان
 صغير لا أما العلق إذا مسحت ومثلا تبحيث لو
 سقطت لسأل انتقض وأما الدباب أو العوضه إذا
 مسوا ومثلا فلا يتنقض أما الدم القليل أو القليل
 فأنكم كيت خدش لا يكون نجسا حتى إذا أصاب الثوب
 لا يمنع وإن فحش وكذا النوم نافي للوضوء إذا كانت
 مضطجعا أو متكلما أو مستندا إلى شيء لو أنزل لسقط
 وإن نام في الصلاة أو سجد أو سجد فلا وضوء عليه
 وإن كان خارج الصلاة فنام على هيئة الساجد
 ففيه احتياط فظاهر الكذهب أنه يكون حدثا وإن

له نام قاعدا او رافعا اليه على غيبه او واضعا
هو بطنه على فخذه لا يتنقض وضوءه وذكر محمد بن
صلاة الاثنا عشر ولو نام محبسا لا وضوء عليه وكذا
لو وضع راسه على كتفيه وان سقط النائم ان
تبدل بعد ما سقط على الارض فليس له وضوء فان
انقلب قبل السقوط فلا وضوء عليه وان نام على دابة
فبان انه ان كان حاله المصعوب والاستواء لا يتنقض
وان كان حاله الهبوط ينقض ولو كان في الاكاف
او في السرج لا في الحالين وكذا اذا غشا ويكفون ناقص
وان قل ينقض وكذا السكر ناقص وحد السكر ان لم
يعرف الرجل سو المرأة وقال في المحيط اذا دخل في بعض منبته
تحرك فهو كران وكذا القهقهة في كل صلاة ذات
ركوع وكجود يتنقض الوضوء والصلاة جميعا سواء
كان عامدا او ناسيا وان قهقه في صلاة الجنائزة او في
سجدة التلاوة او في سجدة السهو لا ينقض ذكره

في الاثر وان نام في صلاة ثم قهقهه فسدت صلاة
ولا يتنقض وضوءه ذكره في الاصل وقال محمد بن الحنفية
فسدت صلاة له وضوءه به احد عامة المسافر
وان قهقهه الصبي في صلاة لا يتنقض وضوءه وامسا
اكتسبهم فلا يتنقض الصلاة والوضوء وحده القهقهة
قال بعضهم ما يظهر القاف والها يكون مسموعا له ويجوز
وقال بعضهم اذا بدت نواجزه وسنده عن الزمان وقال
بعضهم لا يتنقض حتى يسمع صوته وحده التيسر ما لا
يكون مسموعا له ولا يجيرانه وذكر في الحاقانية التيسر
لا يبطل الوضوء والصلاة والضحية يفسد الصلاة لا
الوضوء وحده الضحية ما يكون مسموعا له لا يجيرانه وكذا
الجنائزة الفاحشة ناقصة عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله تعالى وامامو الذكر والكل شيء مما سته النار
لا يتنقض الوضوء عندنا خلقا قال في رحمه الله تعالى
ولو خلق الشرا وقبل الاطلاق بعد ما نواضاه لا تجب

اعادة الوضوء ولا امراراً عليه ومن تيقن بالوضوء
ونسكه في الحدث فلا وضوء عليه ومن شك في الوضوء
وتيقن في الحدث فعليه الوضوء وسأشكر في قلال الوضوء
فعله قل ما شك وإن شك بعد تمام الوضوء فلا يلزمه
ما لم يتيقن **فصل في نجاسة النجاسة على ضربين نجاسة**
عظيمة ونجاسة خفيفة أما النجاسة العظيمة كالعذرة
والبول والدم والخر ونحو الحلب والحكم الخنزير وجميع
أجزائه وحكوم ما لا يؤكل لحمه إذا لم يكن مذبوحاً باباً
لتسمية أما إذا ذبح بالتسمية وصلي مع لحمه أو جلده
قبل الدباغة إلا الخنزير فإنه إذا ذبح بالتسمية لا يطهر
ولو دبح جلده وفي ظاهر الرواية عند أصحابنا لا يطهر
وعليه عامة المشايخ وردي عن أبي يوسف أنه يطهر
ويحوز بيعه أما الأرواث والأختاف كلها عند
أبي حنيفة نجاسة عظيمة وعندها خفيفة وفي
غنية الفقهاء بول الحمار وخر الدجاجة والباطنجس

نجاسة

نجاسة عظيمة وأما النجاسة الخفيفة كبول ما يؤكل
لحمه وخر ما لا يؤكل لحمه من الطيور وفي رواية الهندي
وأبي وفي رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
كلها طاهرة وقال محمد بن جرير ما لا يؤكل لحمه نجاسة
مغلظة وأما بول الهرة ففي ظاهر الرواية نجاسة
عظيمة وأما خر ما يؤكل لحمه من الطيور يسوي الدجاجة
والبط والارد فطاهرة كاللحمة والصفور ونحوهما
ولو وقع في الماء لا يفسده وكذا بول الذئبة إذا وقع في
الدهن لا يفسده إذا كان قليلاً لعموم البلوى والبيضة
إذا وقعت بين الدجاجة في الماء والمرق لا يفسده وكذا
السكر والآنفة إذا خرجت من ثاة ميتة وأما
أما المستعمل نجاسة عظيمة عند أبي حنيفة
رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمهما الله نجاسة خفيفة وعند
محمد طاهرة غير ظهور والفتوى على قول محمد رضي الله عنه
وبه أخذ أكثر المشايخ والمستعمل ما أزيل حدث أو

استعمل في اليد على وجه العروة امرأة غسلك القدر او
القضاء او يدها من اللحم لوسخ والجحش لا يصير الماستملا
وكل اهاب دبع فتد طهر حازت الصلاة معه وعليه
الا جلد الادمي والخنزير وذكر في الشرح كل حيوان اذا
ذبح بالتسمية يطهر جلده ولحمه وجميع اجزائه بسوي
الخنزير سوا كان ما كثر من اللحم او غير ما كثر كولا اللحم
وجلد الادمي اذا رقع في الماء منه مقدار قطر ينسل الماء
وفي الحافا نية كل مكان سورة بخسالا يطهر لحمه
وشحمه وجلده بالدكان وعت محمد جلد الكلب
والذئب يطهر بالذبح وعصب المية وعظمها
وقرنها ورشها وشعرها وصوفها وظفرها طاهر
اذا لم يكن عليها دسومة واما جلد النمل فيطهر
بالدباغة وعظمه طاهر بخير بيده الاعد محمد امرأة
صلت وفي عنقها قلادة عليها ست اسد او ثعلب
او كلب جازن صله نهائلا بخلاف الادمي والخنزير

وذكر

الامام
وذكر الشيخ الاسباثي رحمه في شرح السجواب اذا
اخرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بورد الميسة
لا يجوز به الصلاة ما لم يغسل فان علم انه مدبوع بشي
طاهر وان لم يغسل واما شكك فالافضل ان يغسل
والدباغة على ضربين حنيفة وحكمة فالحقبة ان
يدفع بشي طاهر كالنفس والسبعة وغيرها ولو
اباه الما بعد الدباغة الحنيفة فاقبل لا يعود نجسا واما
الحكمة ان يخرج عن حكم الفساد اما بالتراب او بالشمس
او بالقائمة في الريح فلو اصابه بعد الدباغة الحكمة ما
فتشفت الى حنيفة روايتان في رواية لا يعود
نجسا وفي رواية يعود وكذا التوب اذا اصابه المني
نفرك والادمي اذا جفت وكذا البير اذا تنجست
فقار ما وهاتم عاد كما في فتاوى قاضي خان الا طهر
في البير ان يعود نجسا وذكر في المحيط الا طهر لا يعود
نجسا **فصل في البير** واذا وقعت في البير نجاسة

ترحت وكانت تخرج ما فيها من الماء طهارة لها وان وقعت
 فيها قارة او صفرة او نحوها يترج منها عشرين دلو
 الى ثلثين وان كانت فيها حمأة او رجاها او سحر يترج منها
 اربعون دلو او نحو ذلك فان كانت فيها شاة او كلب
 او ادمي يترج منها جميع الماء وكذا ان استخرج الحلب او
 الخنزير حيا وان لم يصب فيه الماء وكل حيوان اذا خرج
 حيا وقد اصاب فيه ينظر ان كان سورة طاهر الا ان
 ينقض به احتياطا وان توضأ به جاز وان كان سورة
 نجس انزله كله ايضا وان كان سورة مكرها يترج
 عشرة ادليه او نحوها احتياطا وان كان سورة مشكوكا
 بترج كله ايضا كذا روي عن ابي بصير في الفسار
 وان اتفخ فيها الحيوان او تسخ يترج جميع ما فيها من
 الماء صغر الحيوان او الكبر وان وجدوا فيها قارة
 ميتة ولا يدرون انما هي ميتة وقتة ولم تنفخ ولم تنفخ
 اعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا توضوا منها
 وغسلوا

وغسلوا كل شيء اصابه ما ودها وان التفت او دونه
 تسخت اعادوا صلاة ثلاثة ايام وليا ليها عند
 الي حنيفة رجم وقال لا يسر عليهم اعادة لثي حتى
 يتحققوا انها ميتة وقتة وان ظهر وقت في البئر
 بيرة او بئر ثان من بئر الابل والغنم لم يتجسس واذا
 وقعت في اللبن وقت الحلب فما خرج حين اوقعت
 لم يتجسس ايضا وروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 ان البقرة اذا كانت يابسة لم تقصد الماء لم يسكنها
 الناس لعموم البلوى وفي الرطبة والمنكسة اختلاف
 المشايخ بعضهم اقية بالتمجس وبعضهم سوي بين
 الرطب واليابس والارواح والا حاشا بمنزلة المنكسة
 واكثر المشايخ على انه يعتبر فيه الضرورة والبلوى
 ان كانت فيه ضرورة والبلوى لا يحكم بالنجاسة للضرورة
 والروث اذا كان صلبا فهو بمنزلة البقرة وان
 وقع خر الحماها والصفور لم يفسد وهذا مذهبنا

وان وقع خرقة الدجاجة افسد وحر الحفاش وبوله
لا يفسد وكذا ذرق مالا في كل حله من لطير طاهر
عندها خلافا لمحمد وقال بعضهم روى عن ابي
حنيفة والي يوسف ذرق سباع الطير لا يفسد الثوب
الا اذا فحش ويفسد الماء وان قل ولا يفسد الكثير
وان بالت فيها شاة او بقر يتنجس الا عند محمد يرح
وان قطعت في البرد او خمر ينزح ماء البر كله في الذرة
جنب فزح دلو اصب على راسه ثم استسقى خر
فتقاطر من جسده في البر لا يتنجس للضرورة وان
وقع جنب او دخل لطلب الدلو قال ابو حنيفة
الرجل جنب والماء نجس وفي رواية يخرج من الجنابة
اذا كان تمضمض واستنشق ام يتنجس وله ان
يقع الغرار لوجهه عن الجنابة وقال ابو يوسف
الرجل جنب والماء طاهر هو الصحيح وقال محمد كلاهما
طاهر هذا اذا لم يكن عليه بدنة او ثوبه نجاسة

حقيقة وان كانت يتنجس الماء بالاجما ولو وقعت في
البر الكثير من فائرة واحدة عن ابو يوسف راح انه قال
ينزح اربع عشرون او ثلثون وان كانت خمسين
الربعون او خمسون حكم الدجاجة الى تسع فاذا كان
عشر ينزح ماء البر كل وان كانت البر معينة لا
يكن من زحها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء
كيف بقدر قال بعضهم يخفر حفرة مثل عمق الماء وخرقه
فينزح حتى يملأ الحفرة وقال بعضهم يكف ذوا عدل
فينزح بحكمها وعن محمد ينزح ما تادلوا الى ثلثها
دلو وخرقة البط والاوز بمنزلة خرقة الدجاجة وذرق
سباع الطير لا يفسد الثوب الا اذا فحش ويفسد الاواني
وان قل ولا يفسد ماء البر وان نزح بوقوع الغائقة
عشرون دلو او ثلثون طهر الدلو والرشاء ايضا وهو
ما ليس له بمعنى نفس سائلة لا يتنجس الماء ولا غيره
كالبق والذباب والزناير والعقرب وكذا موت ما

يعيش في الماء اذا مات في الماء مثاله كالسمك والضفدع
 والسرطان وان ماتوا في غير الماء كذلك اما السمك
 لا يتنجس بلا خلاف واما الضفدع اذا مات في العصير
 اختلف فيه المتأخرون واكثرهم يتنجس وذكر الاسبغ
 في شرحه وفي ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات
 في الماء وان انتخت او تفسخت فانه يكره شرب ذلك الماء
 اما الحية البرية اذا ماتت في الماء تفسد الماء وكذلك
 الحية المائية والوزعة اذا كانت كبيرة لعادم سا
فصل في الاسار سور الادمي طاهر سواء كان
 مسلما او كافرا او جنبا او خائضا او صاحب نفاس
 او طاهرا وسور ما يؤكل لحمه طاهر كالابل والبقر والغنم
 واما سور الفرس فعند ابي حنيفة رجع اربع روايات
 في رواية نجس وفي رواية مشكوك وفي رواية مكروه
 وفي رواية طاهر وعندها طاهر بلا شك وبه بعض
 المتأخرين وسور الكلب والحنزير وسباع البهائم نجس

وسور سباع الطير وما يسكن في البيوت مثل الحية والعقرب
 والفأرة والوزعة والصرخة والدجاجة المخلاة مكروه
 وان كملت العرق الفأرة ثم شرب على الفور يتنجس وان
 مكث ساعة وحسنت فمها فهو مكروه ويكره اكلها
 بقى من الفأرة وسور البغل والحمار مشكوك وعرق كل
 شيء معتبر بسوره الا ان عرق الحمار عند ابي حنيفة في الرواية
 المشهورة طاهر كذلك ذكره القدوري وقال شمس المائنة
 نجس الا انه جعل عفوا في الثوب والبدن لمكان الضرورة
 ولين الاثنان نجس في ظاهر الرواية وعن محمد انه طاهر فلا
 يؤكل وهو الصحيح واذا اصاب الثوب من السور المكروه
 لا يمنع وان نجس وان اصاب الثوب من السور المشكوك
 لا يمنع ايضا وروي عن ابي يوسف انه قال يمنع اذا
 نجس والصحيح ان الشك في طهوريته لا في طاهرية
 وان اصاب من السور النجس يمنع اذا ادعى قدر
 الدرهم الاصل فيه ان النجاسة الغليظة اذا كانت

قدر الدرهم او دونه فمعي عفو لا يمنع جواز الصلوة عند
 ناو عند زفر والشافعي رح يمنع جواز الصلوة وان قلت
 وينبغي ان يغسل وان كانت اقل من الدرهم حتى ان
 الثوب اذا اصابته من النجاسة الغليظة تغير اقل
 من قدر الدرهم ولم يغسلها ثم اصابته مقدار ما
 لو جمعت بتلك النجاسة الغليظة تغير المجموع اكثر
 من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة بالاجماع وروى
 عن ابي حنيفة انه يغسل ثوبه من قطرة دم اصابته
 الدرهم درهم الشهيدي مثل عرض الكف قال ابو جعفر
 رح يقدر بالوزن في النجاسة المجددة كالعدنة
 وبالبسط والعرض في النجاسة الرقيقة كالبول والخمر وان
 اصابه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم ابسطه
 وقال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا يمنع او قال بعضهم
 يمنع وبه يؤخذ وان اصاب الجلد فتشرب او ادخل
 يده في السمن النجس او المرأة اذا احتضت بالحناء

النجس

النجس او الثوب اذا صبغ بالصبيغ النجس ثم غسل ثلاثا
 جلد واليد والثوب وان بقي اثر الدهن والصبيغ وما
 تشرب الجلد فهو عفو وذكر في المحيط يطهر الثوب
 بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض
 وان غسل بغير عرض الا يرى ان ما روى عن ابي يوسف
 في تطهير الدهن النجس اذا جعل في اناء فصب عليها
 الماء فغسلوا الدهن النجس على وجهها ويدفع بشئ
 ثم هكذا اذا فعل ثلث مرة يكف بطهارة الدهن وفي
 الذخيرة رجل ادهن رجله ثم توضاء وغسل رجله
 ولم يتقبل الرجل الماء جاز وضوءه ثوب اصابه نجاسة
 اقل من قدر الدرهم فتغدت الى بطائه فصارت
 اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة واذا الف
 الثوب النجس المبلول في ثوب طاهر يابس فظهرت
 ندوته ولكن لا يصير رطبا بحيث لو عصر لا يسيل
 ولا يتقاطر الاصح انه لا يصير نجسا وكذا الثوب لطا

سنة

هر

اليابس اذا بسط على ارض نجسة رطبة وان نام على فراش نجس فغرق وابتل الفراش بجسده لا يتنجس من عرقه ان لم يصب بلل الفراش بجسده لا يتنجس وكذا اذا غسل رجله ومشى على لب نجس وان مشى على ارض نجسة فابتل الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظلم اثر البلل في رجله جازت صلواته وان صار طنار طبة فاصاب رجله لا يجوز وفي ذلك خيرة رجل رعدت عيناه فمضت فاجتمع رمضان في جانب العيسى يجب ان يتكلم في اتصال الماء الى المايق واذا صاب دهنه في اذنه فمكث في دماغه يومه ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه وان خرج من اذنه ومن الغم فعليه الوضوء وان دخل في اذنه ماء عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وان خرج من الغم فعليه الوضوء ولقرحة اذا برأت وارتفع قشرها واطراف القرحة موصولة

بالجلد الا الطريق الذي كان يخرج منه القيح فتوضأ جاز وضوءه وان لم يصل الماء الى تحته ولو توضأ ثم خلق رأسه او حيتته او قلم اظفاره لم يجب امره الماء على ذلك الاعضاء الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر وذكر في المحيط ان جوفه بقي لها اثر ولون فهو نجس وفي الملتقط قال هو طاهر الا اذا علم ابتعانه من الجوف واما النجاسة الخفيفة كبول ما يؤكل لحمه فانها مقدرة بالكثير الفاحش وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه شبر في شبر وروى عن محمد بن يعقوب بالربع ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع قال بعضهم ربع جميع الثوب وقال بعضهم ان كان زيدا فربع الذي اراد به ربع ثلث الثوب ام الشريط التام فهو الطهارة من الانجاس يجب على المصلي ان يزيل النجاسة عن بدنه وثوبه والمكان الذي به يصلي فيه فكما يجوز ان التها بالماء المطلق فذلك

أما الرمل ولزق بعض التراب وجو ومسه بالارض يظهر
عند ابن حنيفة رج وهكث اروي الفقه ابو جعفر
رج وعن ابو سؤرج مثل ذلك الا انه يشترط الجفاف
وكذا يجوز ان التها بالحق والحك والفكر اما الحكم
والحق في الحق اذا اصابته نجاسة لها جرم فيست
يظهر بالحق والحك عند ابن حنيفة وابو سؤرج وذكر في
المحيط ان محمد ارج رجع الى قولها بالراي لما راي عموم
البلوى واذا نتج البول مثل رؤس البر فذلك ليس بشيء
واما الفكر في المنع يظهر الثوب به اذا بلس وكذا
العضو بالحق وان كان الثوب ذا طاقين يظهر
بالفكر وهو الصحيح وكذا بالاحس اذا اصاب
الخزيرة فاحسه بريقه ثلث مرات يظهر بريقه
كما يظهر منه بريقه واما الحسن الثوب الذي عليه
نجاسة لا يظهر واما اذا اصاب الثوب نجاسة
ان لم تكن مرئية يغسلها حتى يغلب على ظنه

يجوز ان التها بالما المتعبد وبكل ما يع طاهر يمكن
ان التها به كالحل والعصير فكذا يجوز ان التها
بالنار وبالاخراق وبالتراب في مواضع منها اذا
تلطخ السكين بالدم او رأس الشاة ثم ادخل النار
فاحترق الدم طهر الرأس والسكين وكذا اذا اصاب
السكين دم فمسه بالتراب يطهر وعن محمد بن
اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال يمسحها بالتراب
وكذا اذا اصاب الحق نجاسة لها جرم ففي ذلك
بالارض طهرت وعن ابي يوسف رج انه قال
اذا مسه بالتراب او بالرمل على سبيل المبالغة
يطهر وعليه الفتوي ذكر في المحيط وان لم يكن
لها جرم كبول والخمر فلا بد من الغسل وطبا كان
او بايسا عليه وكان القاضي الامام ابو علي
النسفي رج يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد
ابن الفضل رج انه قال اذا مسه على التراب

انه قد ظهر وقيل اذا غسل مرة وعصره بالماء الباردة يطهر وليس
 لا يطهر لم يغسل ثلث مرة ويعصره في كل مرة ولغوى على
 الاول ويستخرج على هذا مسائل منها روى عن ابو ثور ان
 الجنب اذا اترز في الحمام وصبت الماء على جسده من حيث
 الظهر والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صبت الماء على الا
 يحكم بطهارة الاراء وان لم يكن يعصره وقال ابو ثور
 ومحمد في موضع اخر ان صبت الماء على الاراء ومرة الماء يقيه
 فوق الاراء فهو حسن واحوط وفي المتن ~~ط~~ العصر
 ابو يوسف قال واذا اصاب الثوب البول ثوبه
 فمسه مرة في ثوبه وعصره يطهر فهذا
 قول ابي يوسف ايضا وذكر في الامم وقال يغسله
 ثلاث مرات ويعصره في كل مرة وعند محمد
 يغسلها ثلاث مرات ويعصره المرة الثالثة
 يطهر في كل مرة بشرط العصر وينبغي ان يباله في العصر
 حتى يصير الثوب بحال الوعر بعد ذلك لا يسيل

منه الماء ويعبر في حق كل شخص قوته وطاقته وفي فتاوى ابي الليث
 رح خفي بطلانه ساقه من الكرياس فدخل في جوفه ماء نجس
 فغسل الخن وذلكه باليد ثم ملأ الماء واهراقه الا انه لا يهيب
 له العصر عصر الكرياس فقد ظهر الخن وروى عنه الى
 القاسم الصغاري رح جل يستنجي ويجري ماء استنجائه
 تحت رجله وليس خفيه خرق له ان يصل مع ذلك
 الخن لان الماء الآخر يطهر الخن كما يطهر موضع الاستنجاء
 في الملتقط ان كان خفه منخرقا واصاب الماء رجله
 لغافته رجوت سعة الامر فيه الا يرى ان البسا
 النجس الثخين اذا جعل في نحر وترك فيه يوما
 وليلة حتى جرى الماء عليه يطهر ولو كان على
 يده نجاسة رطبة واخذ بعروة القميص كل
 ما صب الماء فاذا غسل يده تلتا طهره اليد
 والعروة الحصير من القصب اذا اصابته
 نجاسة فجفت يده لكة يغسل تلتا وان كانت

رطبة يغسل ثلاثا ولا يحتاج الى شئ آخر وان
 من روى وما الشبه ذلك يغسل ثلاثا يجف
 في كل مرة يطهر عند ابو كرفج خلافا لمحمد ر.
 وفي النوار اذا اصابه الخدق او الاحرجا
 ان كان قد يما يطهر بالغسل ثلاثا جفف او لم
 يجف وان كان جديدا يغسل ثلاث مرات
 ويجف على كل مرة وذكر في المحيط يغسله مقدار
 ما يقع اكثر زايه انه قد طهر واشترط مع ذلك
 ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها
 ولا رائحتها وان وجد هذه الاشياء لا يحكم
 بطهرتها وعليه اكثر المشايخ ولو موه الحديد
 بالماء النجس يموه بالماء الطاهر ثلاثا مرات
 فيطهر السكبي اذا موه بما نجس لا يجوز الصلوة
 معه يعني اذا كان فوق قدر الدرهم ونحوه
 قطع البطيخ به لانه لا يشرب الماء لانه نجاسة

لا تقري

لا تشرى الى البطيخ ولا يمكن ازالة ذلك الماعنه
 من الوجوه الا بالنار ولا يجوز الصلوة معه ولا
 قرابة تلك النجاسة الى البطيخ فيجوز القطع به
 وفي المحيط عن شمس الائمة الخسري ولو كانت
 النجاسة تحت قد فيه وتحت كل قدم اقل من
 قدر الدرهم ولكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر
 الدرهم يجمع ولا يجوز الصلوة معها ولو كانت النجاسة
 ستة في موضع سجوده اقل من قدر الدرهم كذا
 ايضا وذكر في الفتاوى الارض اذا جفت ولم
 يتبين اثر النجاسة تطهر سواء وقع عليه شمس
 او لم يقع الحصاة اذا اتخست فحقت وذهب
 اثرها يطهر ايضا ان كان متداخلا في الارض
 وكنت المشيل والحشيش ومانبت في الارض كادام
 قائما على الارض يطهر بالجفاف مطلقا ذكر الذند
 سي عن محمد بن الفضل الحاراذي

وذكر في غير هذا الموضع
 ذكر

الحسيلة ووقع الشمس عليه الظل ثلث مرة ووقعت
 الشمس ثلث مرة فقد طهر وكذا الحجر والاجر اذا كان
 مفروشا يظهر بالجفاف وان كان موضوعا بحيث ينقل
 ويحول لا بد من الغسل وكذا اللينة اذا كانت مفروشة
 جارية الصلوة عليها بعد الجفاف وذكر في موضع آخر
 ان كان الحجر تشرب النجاسة يظهر بالجفاف وان كان
 لا تشرب لا يظهر الا بال غسل الماء والتراب اذا ططا وكان
 احدهما نجسا فالطن نجس والطن النجس اذا جعل
 منه الكور او القدر فطبع يكون طهرا ولو اخرجت
 العذرة والروث فصارت رماذا او مات الحيوان في الملكة
 فصارت رما او وقع الروث في البر فصار رجما والى
 نجاسة فطهرت عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه
 حتى لو اكل الملح او صلى على ذلك الرطاد جاز ولو وقع
 ذلك الرطاد في الماء الصحيح انه يتنجس وكذا الاجر
 يظهر بالغسل ثلثا والجفاف طاهر حتى لو وقعت

قطعة

قطعة منه في الماء يتنجس كذا ذكره في المحيط حمار بال
 فيصوب من ذلك الماء الرش ثوب انسان لا يمنع جواز
 الصلوة حتى يتقوى انه بول وبه احد الفقهاء
 ابو الليث رحمه وفي فتاوى قاضيان اذا بال الحمار في
 ماء واكبر فاصاب الرش اكثر من قدر الدرهم يمنع
 جواز الصلوة قال محمد بن الفضل رحمه اذا كان في
 رجل الفرس نجاسة نحو السرقين فمشی على الماء
 فاصاب ذلك الرش ثوب الراكب صار الثوب نجسا سواء
 كان الماراكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة
 فلا يضره وسئل ابو نصر رحمه عن يغسل الدابة
 فيصوب من ذلك الماء او عرقها قال ابو نصر لا يضره قيل
 له ان كاهنه تمرعت في بولها او روثها قال اذا
 جفت وتناشرت وذهب عنها لا يضره ايضا وفي
 الذخيرة اذا القى الحجر المتطهر بالعذرة في الماء الجاري
 فارتفعت قطر اتعا فاصاب ثوب انسان اكثر من

قدر الدرهم قال ابو بكر لا يجب عليه غسله الا ان يظهر فيه
 لون النجاسة وقال نصير رح يجب عليه غسله وذكر في
 المغني وليس بول الخفاش وحرثه بشيء وان كثر ولو صلى
 ومعه شعر انسان اكثر من قدر الدرهم جازت صلواته
 وبه اخذ الفقه ابو جعفر وابو القاسم الصفار
 وعن ابن حنيفة رح لا يجوز به وبه اخذ نصير رح
 جرة البعير كسرقينه مرارة كل كل حيوان كبوله اذا وقع
 جلد انسان في الماء القليل ان كان مقدار ظفر افسد
 والظفر لم يضره بنفسه لا يفسد وفي انسان الادي
 اختلاف المشايخ وفي البقالي قطعة جلد الكلب اذا
 الترق بجراحته في الرأس او اليدين يعيد ما يصلح
 به وان صلى ومعه سنور او صيعة بجور بخلاف
 جرو الكلب واذا لحست العرة كف رجل يكره ان يدها
 تفعل ذلك لان رصيتها يقرها مكروه وكذا مكروه ان
 ياكل ما بقي منها وذكر في موضع آخر ان لحست عضو

انسان

انسان فضلى قبل ان يغسل جازت صلواته والا واني ان
 يغسله وفي الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء
 اكثر من قدر الدرهم فاستنجن بثلاثة احوار وانقاه وغسله
 بالماء قال الفقيه ابو الليث رح في فتاواه يجزيه وبه
 تأخذ الرجل اذا استنجن بالماء وخرج منه ريح قبل ان
 يبس هل يتنجس بمقعد من البيت الموضع الذي يمر به
 الريح الاصح انه لا يتنجس وذكر في موضع آخر عليه ان يعيد
 الاستنجاء لانه لما خرج منه الريح يخرج الماء الذي دخل
 وقت الاستنجاء وكذا اذا لبس سراويل مبتلا فخرج منه الر
 لا يتنجس السراويل واذا ارتفع بخار الكنيف او المربط
 فاستنجد في الكوة او في الباب ثم ذاب الخمر فاصاب ثوب
 يتنجس كلب مشى على طين فوضع رجل قدميه على ذلك
 الطين يتنجس وكذا اذا مشى على الثلج والثلج رطبة
 وان كان الثلج جامدا فهو طاهر الكلب اذا اخذ
 عصبوا انسان او ثوبه لا يتنجس ما لم يزل سوا

رح

به

كان القلب راضيا او غاضبا القلب اذا اكل بعض
 العنب يغسل ما اصاب فيه ثلاثا ويكفي ^{بفعل}
 بعد ما يبس العنقود ولو عصر العنب فادنى رجلاه
 وسال الدم في العصير ولعصير يبس ولا يظهر اثر الدم
 قال لا يتنجس وهذا قول ابي حنيفة وابو يوسف كما مر في
 الماء الجاري ذكر في المحيط وان توضأ بالماء المشكوك
 او بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا مطلقا ليس عليه
 غسل ما اصابه واذا اذ الرق من الدم السائل باللحم
 فهو نجس وما يغني في اللحم فليس بنجس وذكر في المحيط
 ورايت في بعض كتب الطبical او لقلب اذا شق خرج
 منه دم بمائل فليس بشيء وفي الملتقط ولو صلى وهو
 رجل شهيد وعليه دماؤه يجوز صلوته وذكر
 في موضع آخر امرأة صلت وهي حامله صبيا وثوب
 الصبي نجس جازت صلوتها واذا اصاب مصاريح
 الشاة الميتة وصل بها جازت صلوته اذا كا

ليس

نحو ياب

نت يابسة ولو صلى معها معك فأرة يعق النافخ جاز
 صلوته امرأت صلت ومعها صبي ميت فان كان لا يستهل
 فصلوتها فاسدة غسل اولم يغسل وكذلك ان استهل
 ولم يغسل وان كان استهل وغسل فصلوتها تامة كذا
 ذكره في العيون وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يعقوب
 لو صلى ومعه جلد خنزير مذبوح جاز وقد
 لا يذوق قال ابي حنيفة ومحمد لا يجوز ولا يظهر بالبدابة
 اذا صلى ومعه بيضة قد صار مخزيا دما يجوز ولو صلى
 ومعه قارورة فيها بول لا يجوز رجل صلى في محسنة
 فلما اخرج حشوه وجد فيه فأرة ميتة يابسة
 ان كان للثوب ثقب او خرق يعيد صلوته ثلاثه
 ايام وليا لها والا يعيد جميع ما صلى بذكر الثوب
 ومن لم يجد ما يزيل النجاسة صلى معها ولم يعدي
 اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر وليس معه
 ماء وان كان معه ماء وهو يحاق للعطش وان كا

ثوب

النجا بالتوب ان كان اقل من ربع التوب طاهر فهو باحيا
 ان شاء صلى به وان شاء صلى غرابا وان كان ربعه طاهرا
 وتلثة اربعة جنسا لم تجز الصلوة غرابا بل يصلي به
 بلا خلاف وعند محمد يصلي به في الوجهين وان
 صلى غرابا يصلي قاعدا يومي بالركوع والسجود فكيف يقعد
 قال يقعد كما يقعد في الصلوة وقال في الذخيرة يقعد
 ويمد رجليه الى القبلة ويضع يديه على عورته
 الغليظة سواء صلى نهارا او في ليلة مظلمة او في
 البيت او في الصحراء ويصلح وان صلى قائما اجزأه
 والاولى افضل ولو قام على شيء جنس وصلى لا يجوز ولو
 صلى على مبطن وفي باطنه قدر ان كان مخيطا لا يجوز
 وان لم يكن مخيطا جاز ولو سجد على شيء جنس تفسده
 صلوته وقال ابو يوسف رحمه الله ان اعاد حين علم على شيء طاهر
 لا تفسد وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع
 جبهته وانفه نجسا عن اب حنيفة ربه يسجد على انفه

هر

يجوز صلوته خلافا لهما وان كان موضع انفه نجسا
 وسائر المواضع طاهرا جاز بلا خلاف وذكر شمس المصطفى
 رحمه الله ان كانت النجاسة في موضع الكفين او الركبتين جاز
 صلوته وقال في العيون هذه رواية شاذة وصحتها ان
 يقال اذا كان نجسا في موضع ركبتيه لا يجوز الصلوة وان
 كان موضع احدي القدمين نجسا لا يجوز اذا كان
 وضعها وان كانت تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم
 فلو جمعت يصير اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة
 كما يمنع في ثوب ذي طاقين وان افترق في مكان طاهر
 ثم نقل قدميه على شيء جنس وقام ان لم يكن مقدار طيودى
 ركنا جازت صلوته والآفلا وكذا اذا رفع نعليه
 وعليهما قدر مانع ان ادنى معهما ركنا فسد صلوته
 والآفلا وفي فتاوى اسم قنذى اذا سجد يقع ثيابه على
 جنس جازت صلوته اذا كانت يابسة وفيه خلاف
 في روي يعقوب وهو اسم كتاب اذا كانت النجاسة على

ت

نفس

بطن المينة أو الأجر وهو عاظمهما قائم يصعد ثم ينزل
 وبمثله إذا حلت النجاسة على حنينة فقلبها إن كان
 غلظ الحنينة بحيث تغبل القطع يجوز لصلوة عليها
 وإن كانت لا تغبل لا يجوز وإذا أصابت الأرض نجاسة
 فرشها بطين أو جص على عليه جازت صلوته ليس بشئ
 كالثوب ولو فرشها بالتراب ولم يطين إن كان التراب
 قليلا بحيث لو تشبه بحد راحة النجاسة لا يجوز
 الصلوة والآن يجوز وإن كان على اللبر فقلب وصل على
 الوجه الثاني يجوز الصلوة وقال أبو سمير لا يجوز لصلوة
 وبه أخذ بعض المشايخ وهذا كله مذهب أبي
 يوسف في رحمهم الله المذكور في المحيط ولو بسط
 المصلي على شئ نجس رطب أو جلس على أرض نجسة
 رطبة أو لقي الثوب اليابس في ثوب نجس رطب فأنزل
 الرطوبة في ثوبه أو في مصلاته ينظر إن كان بحال
 أو عصر الثوب أو لمصلي يتقاطر منه شئ يتنجس والآن

وصلى

فلا وقال تنجس الأئمة لخلو أده لو كان بحال لو وضع يده
 يتل بصير نجسا فهذا أقرب من الأول أما الشرح الثالث
 فهو ستر العورة والعورة من الرجل ما تحت الشرة إلى الركبة
 والركبة أيضا عورة لكن من غير لامن نفسه وهو
 المختار وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة وأبي ثور
 نصا صريحا إذا كان قميص محلول الحجب فنظر إلى
 عورته لا تقصد صلاة ويعفى المشايخ جعلوا ستر
 العورة من نفسه شرطا حتى قالوا إن كان كثيف اللحية
 يجوز وإن كان خفيف اللحية لا يجوز حتى لو نظر فرأى
 عورة فصلاته فاسدة وبه يفتي بعض المشايخ ولو
 صلى عريانا في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر
 وهو قادر على اللبس لا يجوز صلاته بالاجماع وبدن
 المرأة الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها وفي القدمين
 اختلاف المشايخ وذكر في المحيط الأصح أنها ليست
 بعورة وفيها كفاية الصحيح إن انكشف أربع القدم

يمنع جواز الصلاة وذراعيها كبطونها في ظاهر الرواية
وروي عن أبي حنيفة وروى في موضعين رحمهما الله أن ذراعيها
ليست بعورة والاول هو الاصح واما الشعر المسترسل
قال الفقيه ابو الليث ربح ان الكشاف ربح القدم ان
انكشف ربح المسترسل فسدت صلاتها كذا في
اكثر الفتاوى وفي الحاشية المعتبرة افساد الصلاة
انكشف ما فوق الادنية قال هو الصحيح وكذلك
الاذنان حتى لو انكشف ربح واحد منهما يمنع جواز
الصلاة قال هو الصحيح اما الخصيان مع الذكر يمنع
جواز الصلاة قال بعضهم يستر كل واحد منهما عفتوا
على حدة هو الصحيح وكذلك اختلفوا في الركبة مع
الفخذ قال بعضهم الركبة مع الفخذ عفتوا واحد ولو صلى
وركبتها مكشوفات والفخذ منقطع جازت صلاته امرأة
صلى صلاته ربح ساقيها مكشوفات تعد الصلاة وان
كان اقل من ذلك لا تعد وقال ابو يوسف ربح انكشف

ما دون النصف لا يمنع وعنه في النصف رويان والحكم
في الشعر البطون والظهر والفخذ الحكم في الساق اما
القبل والذراع في هذا الخلاف يعني اذا انكشف من
احدهما ربح يمنع عندهما خلافا لابي يوسف ربح يكون
في الزيادة اما تدي المرأة ان كانت مراة فربح
للصدر وان كانت كبرية فالتدي اصل بنفسه وفي شرح
شمس الامة اذا كان الثوب رقيقا يصف ما تحته لانه
يحصل به ستر العورة ومن صلى في قميص ليس عليه غيره
فلو نظر انسان من تحته فربح عورة فهذا الوجه
وذكر في الزيادة ان لو ان امرأة صلت وهي تقدر على الثوب
الجديد فلبست ثوبا خلقا خرقا فانكشف من شعرها شيء
ومن تحته شيء ومن ساقيها شيء لوجبه ذلك مبلغ ربح
الساق لا يجوز صلاتها اما العورة من الامة فما هي
عورة من الرجل وابطونها وظهرها عورة ايضا وما عدا
ذلك فليس بعورة والمديرة وام الولد والمكاتبه بمنزلة

الامة وان انكشف عصوا زمان فسر من غير ملك
 لا يضرك وان ادي معه ركننا تقصد وان لم يودي ولكن
 ملك مقدار ما يودي به ركننا بسنة فلم يفسد صلواته
 عند ابي يوفى رجع حله فالحمد وكذا اذا رجع للمزاجه
 في صف النساء ووقع امام الامام او وقع بجانبه ثم الى
 فعل هذا الخلف في وقت لم يجد ما يستريحه المودة صلى
 فاعدا انما بايماء كما ذكرنا والشرط الرابع وهو استقبال
 القبلة فمن كان بحضرة الكعبة يجب عليه اصابه عندها
 ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة وشرطه
 هذا انظر في النية وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 حامد لا يشترط بين الكعبة مع استقبال القبلة وقال
 الشيخ الامام ابو بكر بشرط نية مع استقبال الكعبة
 القبلة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ذلك
 وبعض المتأخرين يقولون ان كان يصلي في المحراب فلما
 قال الحمد يوان كان يصلي في الصحن فلما قال الفضل

وقبله

وقبله اهل المشرق والمغرب عندنا قال ابو بكر نصير بن قيس
 يوم الشتاء والى طول يوم في الصيف فيعرف بمغربيهما ثم
 ترك الثلثين عن يمينه والثلث عن يساره ويصلي ما
 بين ذلك وهو قبله اهل المشرق والمغرب عندنا وذكر في احوال
 الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني سمرقند ما بين مغرب الشتاء
 ومغرب الصيف لقوله عم القبلة ما بين المغربين فان صلى
 جهة خرجت من المغرب فسد صلواته وان كان مرجعا
 لا يقد على التوجه الى القبلة وليس معه احد او كان صلياً
 يخاف من عدو او سبع يصلي الى اي جهة قدر وكذا اذا صلى
 بالغدير على الدابة او الناقة بغير عن رفله ان يصلي الى
 اي جهة توجه دابة بشرط ان يحول وجهه الى القبلة
 وقت التسمية وان لم يحول لا يجوز صلواته فان استبرهت
 عليه القبلة وليس بحضوره من يسأله عنها اجتهد
 وتجرى وصل وان علم انه اخطأ بعد ما صل فلا اعادة
 عليه وان علم ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبني

عليه سواء اشتهت في المغارة او في المصر او في ليلة مطامة او
وان تحرى وصلى الى غير جهة القوي بعيدا وانه اصاب القبلة
وقال ابو يوسف لا يعيد هارجل صلى الى غير القبلة متعمدا
فوافق الى القبلة قال ابو حنيفة هو كافر وكذا الصلوة بغير
طهارة وكذا الصلوة في ثوب نجس واختار انه يكفر في الصلوة
بغير طهارة وان لا يكفر في الثوب النجس والغير القبلة كذا ذكره
في الفتاوى ولو اشتهت عليه القبلة ولم تحرى فشرع وصلى لا
يجوز صلوته وان علم انه اصاب القبلة استقبل لصلوة
ولو اشتهت وكان بحضرته من يسأله عنها فلم يستل فتحرى
فصلى فان اصاب القبلة جاز والا فلا وكذا العمى ولو سئل
فلم يجبه حتى لو تحرى وصلى جاز ثم اخبره لا يعيد ما صلى ولو
صلى شك فتحرى وصلى ركعة الى جهة ثم شك فتحرى حتى انه اذا صلى
اربعة ركعات الى اربع جهات بالتحرى جاز كذا في الحقاينة وذكر
في احوال الفتاوى ان علم ان قبلة الكعبة فلم ينويها جاز وفي
الحقاينة انه نوى ان قبلة محراب مسجد لا يجوز لانه علامة للمسجد

الكعبة

بقبلة

بقبلة ولو حول صدق عن القبلة بغير عمد فسد صلوة
ولو حول وجهه عن القبلة وعليه ان يستقبل القبلة من
ساعته فلا تفسد ولكن يكره ولو ظن انه حدث فتحرى عن
القبلة ان علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم يفسد
صلوته وان علم بعد الخروج فسد صلوته والشرط ان
وهو الوقت اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض
المستطير في الافق في طلوع الفجر الكاذب وهو البياض المستطيل
لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت الفجر وقال في المحيط انما
الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض في ناحية واحدة ثم
يتلاشى وخر وقتها طالما تطلع الشمس واول وقت الظهر اذا
زالت الشمس وخر وقتها عند الحنيفة رح اذا اذا
صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقال اذا صار
ظل كل شيء مثله واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر
على القولين وخر وقتها طالما تغرب الشمس واول وقت
المغرب اذا غابت الشمس وخر وقتها طالما تغيب الشفق وهو

البياض الذي يرى في الافق بعد لحمة عند حب حنيفة رح وقال
هو لحمة واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وخرقتها
لم تطلع الفجر واول وقت الوتر طلع وقت العشاء الا انه تأمرو
بتقديم العشاء عليه حتى ان الرجل اذا صلى العشاء بثوب ثم
صلح الوتر بثوب آخر قبلي ان الثوب الذي صلى العشاء به
كان نجسا يعيد العشاء دون الوتر عند حب حنيفة رح خلافا
لهماء واستحب في الفجر الاسفار عندنا في الامنة كلها الا يوم النحر
والابراد بالظهر في الصيف وتقدمها في الشتاء وتأخير العصر
لم تغير الشمس وتجيل المغرب وتأخير العشاء الا قبل ثلث الليل
مستحب وبعده الى نصف الليل مباح وبعده الى طلوع الفجر مكرو
اذا كان بغير عذر واخا الوتر اذا كان لا يتق بالانتباه او تر
قبل النوم واذا كان يتق فتأخيره الى آخر الليل افضل واذا
كان يوم غيم فاستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخير يعني عدم
تجيل وفي العصر والعشاء تجيلها اما الاوقات التي يكره
فيها الصلوة فخمسة ثلاثة منها يكره فيها الفرض

والتطوع وذكر عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يومها ووقت الز
وروى في حب حنيفة رح انه يجوز التطوع في وقت الزوال يوم الجمعة
ولا يصلي فيها صلوة الجنازة ولا يسجد للتلاوة ولا للشهود ولو
قصي فيها وضعا يعيدها وان تلا فيها آية لسجد فالا فضل ان لا
يسجد بها وان سجد لا يعيدها والاما الوقتان اللذان يكره فيها التطوع
ولا يكره فيها العرض يعني الفوائت وصلوات الجنازة وسجدة
التلاوة فيهما ما بعد طلوع الفجر الى ان ترفع الشمس الائمة الفجر
وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس وما بعد غروب الشمس ايضا
مكروه لتأخير المغرب وكذا يكره التطوع اذا خرج الامام للخطبة
يوم الجمعة وعند الاقامة فان شرب ثم خرج الامام للخطبة
لا يقطعها وكذا قبل صلوة العيدين وعند خطبتهما وعند
خطبة الكسوف والاستسقاء وشرع التطوع في الاوقات الثلاثة
والافضل ان يقطعها ثم يقضيها ولو لم يقطع فقد اساء
فلا شيء عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين ثم افسد حاله
القضاء ولو اتم النافلة في وقت مستحب ثم افسد يقضيها

قبل
 بعد العصر قبل المغرب ولو افسد سنة الفجر لا يعينها بعد طلع الفجر
 يعينها ولو شرع اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما ضل ركعتين طلع الفجر
 ثم قام وصلى ركعتين بنوب عن ركعتي الفجر عندهما وهو جدي الروا
 عن اب حنيفة ربح وذكر في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن انه
 لم تطلع الفجر وقد تبين انه طلع الفجر فعند المتأخرين بنوب عن
 ركعتي الفجر ولو شك لا يجزئ به عن ركعتي الفجر بالاتفاق واذا طلعت
 الشمس حتى ارتفعت قدر رحمتين او قدر ركنين يباح لصلاة
 ولو طلعت الشمس في حلال الفجر تفسد صلاة الفجر ولو غربت الشمس
 في حلال العصر لا تفسد بشرط السادس النية المصلحة ان كان
 متغلبا بكيفية مطلقة نية لصلاة وفي التراويح خالف بعض القدر
 قالوا والاصح انه لا يجوز وذكر بعض المتأخرين ان التراويح وسائر
 السنن يتأدى بمطلق النية والاصح انه لا يجوز والاحتياط في
 التمس التراويح ان ينوي التراويح او سنة الوقت او قيام الليل وفي
 السنة ان ينوي السنة ولو نوى في الوتر او في الجمعة او في العيدين
 ينوي صلاة الوتر وصلاة الجمعة وصلاة العيدين وفي صلاة

الحنارة

الحنارة ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء للميت ويطعترض
 لا يكفيه نية الفرض فلم يقل الظهر والعصر وان نوى فرض الوقت
 لم يعين اجزائه الا بالجمعة ولا بشرطانية اعداد الركعات ولو
 نوى الفرض والتطوع جاز من الفرض عند اب يوسف ربح خلافا
 لمحمد ولو نوى الظهر لا يجوز لان هذا الوقت كما تعيد ظهر
 هذا اليوم يعيد ظهر يوم آخر احوالو نوى ظهر الوقت او عصر
 الوقت يجوز وهذا اذا كان يصلح في الوقت فان صلح بعد خروج
 الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز كما مر ولو
 نوى فرض الوقت لا يجوز ايضا ولو نوى ظهر اليوم جاز وان نوى
 صلاة لا يجوز تغل من خلاصة الوقعات ولو افتتح المكتوبة
 ثم ظن انها تطوع وصلح على نية التطوع حتى فرع فهي المكتوبة
 ولو كبر ينوي التطوع ثم كبر ينوي الفرض يصير شارعا في الفرض ولو
 صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر او التطوع بتكبيره فقد نقص
 الظهر وصح شروعه فيما كبر وكذا اذا شرع في المكتوبة ثم كبر
 ينوي الشروع في النافلة او كان منفردا ثم كبر ينوي الاقترافا

اجها المعدي

بالامام يصير شرا عافيا كبر وهذا كله اذ انوى بقلبه وكبر لبسا وان
 ركعة من الظهر ثم كبر ينوى الظهر في جري بتلك الركعة حتى
 انه لو صلح اربعاً بعد ذلك على ظن ان الاولى قد انتقضت ولم تعد
 على راس الركعة الرابعة فسد ولو نوى مكتوبين في التي دخل
 وقتها ولو نوى فائتين في الاولى منها ولو نوى فائنة ووقية في
 الغايبة الا ان يكون في آخر وقت الوقية ولا يحتاج الامانة الا با
 الاخر حق النساء واما المقتدي فينوي الاقتداء ولا يكفي بنية الفحل
 فيحتاج الى بنية الفرض والتعيين وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعين
 الصلوة فجزبه وكذا اذا قال نويت ان اصلي مع الامام وان نوى صلوة
 الامام ولم ينوي الاقتداء لا يجزيه وان نوى الشروع في صلوة الامام
 فقد اختلف المشايخ الاصحاب انه يجزيه وان نوى الجمعة
 ولم ينوي الاقتداء جاز عند البعض وان نوى الاقتداء ولم
 بالامام ولم يخطر بباله من هو صحيح وان نوى الاقتداء بالامام
 وهو يظن انه زيد فاذا هو عزم وصح الاقتداء الا اذا قال اقتدي
 بزيد والافضل ان ينوي الاقتداء بعد ما قال الله اكبر ليصير

مقتديا بمصلي كذا ذكره في المحيط ولو نوى الاقتداء حين وقوف
 موقف الامام جاز ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن انه
 قد شرع وهو لم يشرع بعد لم يجز ومن صلح سني ولم يعرف النافلة
 من الغرائض ان ظن ان كل فريضة جاز وان كان الرجل شاكا في
 وقت الظهر فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت قد خرج يجوز بناء
 على ان القضا بنية الاداء والاداء بنية القضا يجوز هو المباح
 وكذا ذكره في المحيط ولو نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان
 لم يعلم خروج الوقت ومن صلح الظهر ونوى ان هذا من ظهر
 يوم الثلاثاء قتيب ان ذكر يوم الاربعاء جاز ظهره والغلط في
 تعيين الوقت لا يضر ولو شرع في صلوة طهر عليه الله
 سببية فاذا هي احدية لا تصح ولو شرع في صلوة ظن انها
 فاذا هي سببية تصح والمستحب ان ينوي بالقلب ولم يتكلم
 جاز بلا خلاف والاصح ان ينوي متعارفا بالتكبير ومخالفا
 له كما هو مذهب الشافعي رحمه وذكروا في الاجناس ان من
 خرج من منزله يريد الغرض بالجماعة فلما انتهى الامام كبر

ولم يخضه النية في تلك الساعة ان كان حاله لو قبل له اي
 تصلي ان لم يكن ان يجب له من غير تأمل يجوز صلوته والافلا
 تأخره النية ونوى بعد التكبير لا يصح واقا فريض الصلوة فتا
 ستة على الوفاق واتسان على خلاف وهي تكبيرة الافتتاح
 والقيام والقراءة والركوع والسجود والعقبة الاخرة ومقدار
 الشهادتين والخروج من الصلوة بصنعه فرض عند الجنب
 رة خلافهما وتعدى الاركان فرض عند الجنب لو كفره حين
 ابن مسعود رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يجوز صلوة لا يقيم فيها الرجل صلبه في الركوع والسجود ولا
 دخول في الصلوة الا بتكبير الافتتاح وهو قوله الله اكبر او
 الله الاكبر او الله الاكبر او الله اكبر فان قال به لا عن
 التكبير الله اجل او الله عظم او الرحمن اكر او لا اله الا الله
 او تبارك الله او غيره من اسماء الله تعالى اجراه عند
 حرمه ومحمد وولوا فتتح باللهم اغفر لي او قال اللهم
 ارزقني او قال استغفر الله واعوذ بالله ولا حول ولا قوة

الابال او ما شاء الله لا يصح وان قال اللهم او يا الله يصح
 ولو قال الله يصير شارقا ولو قال الله اكبر لا يصير شارقا
 وانه قال في خلال الصلوة تفسد صلوته لانه اسم الشيطان
 ولو قال الله اكبر بالكاف الصغيرة اختلف الكوفيون ولبصر
 الاصم انه يصير شارقا ولو ادخل المد في الف الله اكبر كما في
 قوله نعم اذن لم تفسد الصلوة عند اكثر المشايخ وقال محمد بن
 ان كان لا يميز بينهما لا تفسد ولو افتتح مع الاثم ورفع من قوله الله
 قبل فزع الاثم من قوله الله لا يصير شارقا ولو قال الله مع الاثم او
 بعده ورفع من قوله الله اكبر قبل فزع الاثم من اكبر لا يجوز ايضا
 وقيل يصير شارقا في الصلوة نفه لانه يصير شارقا بكل
 فيرفع الكل فرضا ولو كبر قبل الاثم مقتديا به لا يصير شارقا في
 الصلوة الاثم ولا في الصلوة نفه وقيل يصير شارقا في الصلوة
 نفه

واذا شك المتكبر انه كبر قبل الاقام او بعث يحكم باكثر رايه فاذا استوى
الظن انه يحزنه حملاً لما مر على الصلاح والثانية القيام
ولو صلح المريض قاعداً مع القدرة على القيام لا يجوز وان
عجز المريض عن القيام صلح قاعداً ركع ويسجد

برأسك لو كانت البساق
على الارض يسجد عليها جازك اذكرهم في الذخيرة فان لم يستطيع
التعود استلق على ظهره وجعل رجله الى القبلة فاومى بها
ايما وان استلق على جبهته ووجهه الى القبلة واومى جاز
فان لم يستطيع الايما برأسه اخرجت عنه وفي رواية
سقطت عنه ولا يوى بعينه ولا بجانبه ولا بقلبه
ثم اذا برء ان كان يعقل الصلوة حالة المريض يلزمه القضا

على الرواية الاولى والا فلا كما لم يخفى عليه ان كان من يوم وليلة
وان كان اكثر من يوم وليلة لا يقضى وان قدر على القيام دون
الركوع والسجود لم يلزمه القيام وعليه ان يصلح قاعداً بالايما
واكثر المشايخ على انه مخير ان شاء صلح قائماً بالايما وان شاء
بالايما ورجل في خلقه جراحة تسيل اذا صلح بالركوع والسجود
يصلح قاعداً بالايما شيخ كبير اذا قال يسلمس اقبوله او به جراح
تسيل وان جلس لا تسيل يصلح قاعداً وكذلك لو سجد سال بوله
او فلت ريقه يصلح قاعداً بالايما ولو كان حاله لو صلح
قاعداً تسيل ولو صلح مستلقاً لا يسيل يصلح قائماً بالركوع
والسجود ولو كان حاله لو صلح قائماً صنع عن القراءة يصلح
قاعداً بقراءة يعنى الشيخ الذى لا يقدر على القراءة بالقيام
اصلاً ولو كان حاله لو صلح منفرداً يقدر على القيام ولو صلح
مع الاقام لا يقدر بشرع قائماً ثم يقعد فلما كان وقت الركوع
يقوم ويركع المريض يقعد في الصلوة من اولها الى اخرها
كما يقعد في التشهد وعليه الغتوى وفي الذخيرة امرأة

خرج راس ولدها وخافت قوة الوقت توصيات ان قدرت
 والائتمت وجعلت راس ولدها في قذرا وخفة وصلت قاعة
 بركون وسجد فان لم يستطع قها يومى ايا رجل شئت يراه
 وليس معه احد ان توضع او يتمه يمسح وجهه وذراعيه
 على الخائط ويصلي فانظر وتأمل في هذه المسئلة هل تجد عذرا
 لتأخير الصلوة واويلده لتاركها وان صلى الصلوة بعض صلواته
 قائما فحدث به مرض ثمها قاعدا يركع ويسجد او يومى ان لم يتطهرها
 او سلقيا ان لم يتطهر العتود وان كان صلى قاعدا مرض ثم
 صح بنه على صلواته قائما عندهما وقال الحمد يستقبل وان صلى
 بعض صلواته بايما ثم قدر على الركوع والسجود استأنف بالاتفاق
 ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر وان افترق التطوع قائما ثم اعنى لا
 بأس بان يتوكأ على العصا او على خياط او يقعد ويجوز صلوة
 التطوع على الدابة للمساكين بالاتفاق وللمقيم خارج المصر عند
 اب حنيفه ره اما الغرايض على الدابة يجوز ايضا بالاعداد
 التي ذكرنا في فصل التيمم وكذا شيخ راكب دابة ولم يقدر

على النزول

على النزول او امرأة ليس معها محرم يصليا عليها ولا يصلي على
 الدابة يومى بالركوع والسجود ويجعل السجود خفض من الركوع
 كالمصلي قاعدا بايماء ولو سجد على شيء وضع عند او على
 سرجه لا يجوز لان الصلوة على الدابة شرعت بالايما ولو كان
 على سرجه نجاسة لا يمنع جواز الصلوة وقبله يمنع ولو صلى
 في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز عند اب حنيفه وقا
 لا يجوز الا من عذر في الثالثة القراءة وهي تصحيح
 الحروف بل انه بحيث يسمع نفسه وقيل اذا صح الحروف يجوز وان
 لم يسمع نفسه والقراءة فرض في جميع ركعات النفل والوتر وفي الغرض
 في ذات الركعتين واما اذوات الارب ففرض القراءة في الركعتين
 بغير عنيهما والافضل ان يقرأ في الاولى وفي الاخرتين مخير
 ان شاء قرء وان شاء سجع وان شاء سكنت اما التقدير
 في الغرض قراءة آية وحيدة وان كانت قصيرة نحو قول تعالى
 ثم نظر عند اب حنيفه وعندهما ثلث آيات قصا واو آية
 طويلة واما اذ قرأ آية هي كلمة وحيدة نحو قوله تعالى مدحمتا

او خرف خفاف صل ونون ختلف المشايخ فيه الاصح انه لا يجوز وان
 آية طويلة نحو آية الكرسي او آية المداينة البعض في ركعة والبعض
 في ركعة اخرى فقد اختلفوا فيه ايضا الاصح انه يجوز عند البعض
 حنيقة ولكن الذي لا يحسن الا آية لا يلزم التكرار عنده وقا
 يلزم التكرار ثلث مرات **والرابعة** الركوع وهو طاء طاء
 الرأس وان طاء طاء الرأس قليلا ولم يعتدل ان كان في الركوع
 اقرب يجوز وان كان في القيام اقرب للجوز رجل انتهى الى الاما فأكبر
 وهو في الركوع اقرب فضلوته فاسدة رجل احب بلغت
 حدوده الى الركوع تخفض رأسه في الركوع وذكر في عيون
 الفتوى رجل اذا ادرك الاما بعد طسج الاما سجدة فركع وسجد
 سجدتين تفسد صلوته ولو ادرك بعد طركع وهو في السجدة
 ركع وسجد سجدتين لا تفسد لان الزيادة دون الركعة غير مفرقة
 واذا ادرك المعتدي قبل الاما ورفع رأسه قبل ان يركع الاما
 لم يجز به الركوع وان ادرك الاما في الركوع اجزؤه واذا انتهى الى
 الاما وهو راكع فركع ووقف حتى رفع الاما رأسه في الركوع

للصبر

لا يصبر مدركا لتلك الركعة وركنة الركوع متعلق بما دني ما يطلق عليه
 اسم الركوع عند البعض حنيقة ومحمدة وذكر في التبرج ان لم يقل ثلث سجدا
 او لم يكمل مقدار ذلك لا يجوز وكذا ركنية السجود وذكر في زيادة
 الفقهاء اذ في تسبيح الركوع وسجود ثلاث مرات والاوسط خمس
 مرات والاكمل سبع مرات **والخامسة** السجدة وهي فرضية
 تتأدى بوضع الجبهة والانف والعقبين واليدين والركبتين وان
 وضع جبهة دون انفه جاز بالاجماع وان كان من غير عذر
 يكره وان وضع انفه فكل ذلك عند البعض حنيقة رج وقال لا يجوز
 بالانف الا اذا كان يجهرسته عذر ولو وضع خذ او ذقنه
 لا يجوز وان كان من عذر يومى ولو وضع اليدين والركبتين
 ليس بواجب عندنا خلافا للرؤوسا في رجم ولو سجد ولم
 يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو وضع أحدهما جاز وكذا
 لو سجد سبب الرحام وهو قول البعض حنيقة رج وان سجد على
 على ركبتيه لا يجوز وهو قول البعض وان سجد على ظهر رجل
 وبه في الصلوة جاز وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة لا يجوز

ولو كان موضع السجود ارفع من موضع القديس مقدار لبنة او
لبنتين منصوبتين جاز والافلا او اذ به لبنة بحاري وهي ربع
ذراع وان سجد على كور حمامية او فاضل ثوبه على شيء طاهر
جاز عندنا خلافا للشافعي رح ولو بسط طمكه او ذيله على
شيء نجس فسجد لا يجوز وقيل في رواية يجوز ولو وضع كفيه او
بسط خرقة على شيء طاهر للحر او للبرد او للتراب وسجد جاز و
في الكراهية وان سجد على الثلج ان لم يلبده وكان يغيب وجهه
ولا يحد وجهه لم يجر وان لبده جاز وعلى هذا اذا التقى الحشيش
فسجد عليه وان وجب وجهه جاز والافلا وكذا اذا سجد على
التبن او على القطن المحلوج ان لم يستخرج بهرته لا يجوز ولو
سجد على الاذن او الجاوس او الذرة لا يجوز ولو سجد على
الحنطة والشعير جاز اقا الاذن او المحلوج اذا كانا في
الجوالق فجاز سئل نصير عن يضع جبهته على حجر صغير قال
ان وضع اكثر لجبهة على الارض يجوز والافلا كذا في المحيط
وان لم يضع ركبته في السجدة على الارض يجوز وهو المختار

والسكندر

والسادس الاخيرة وقد روي عن مقدار المرأة لتشهد وظهر في
في هذا المسائل الاولى رجل صلى الظهر ولم يقعد على راس الرابعة بطل
فرضيته وتحوّلت صلواته نفلاً ويضيق اليها ركعة اخرى ولت
المسا اذا اقتدى بالمقيم في فائتة لا يصح لان القعدة الاولى فرض
في حق المسا وفيكون اقتداء بالمتنفل **والتالفة** اذا تذكر بعد
تمام الصلوة بسجدة التلاوة فعاد اليها ارتفعت القعدة
هذا اذا كان قبل السلام اما اذا كان بعد السلام فلا يعود
الى سجدة التلاوة فلا يرتفع القعدة به حتى انه لو لم يقعد بعد
السجدة قدر الشهر فسدت صلواته **والرابعة** اذا نام في
القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه على ان يقعد قدر التشهد وان
لم يقعد فسدت صلواته لان الافعال في الصلوة حالة للنوم
لا تحسب كما اذا قرأ نائماً او ركع نائماً وهذه المسئلة يكثر
قوعها الانبياء في التراويح **والسابعة** خروج من الصلوة
بفعل المصلي فرض عند ابه حنيقة رجمه الله خلافا لهما حتى ان
المصلي اذا احدث بعد قعد قدر التشهد او تكلم او عمل عملاً

ما ينافي الصلوة تمت صلواته بالانفا وان سبقته سبقه الخ
 في هذه الحالة فكذلك عندهما وقال ابن حنيفة رح يوضأ
 ويخرج من الصلوة ويبني على هذه المسائل المتيم اذا رأى الماء
 بعد فاقدر الشهر او كان ماسحا فغضت مدة
 مسحه او خلع خفيه بعمل يسير او كان اميا فتعلم سورة او غيرها
 فوجد ثوبا او مومي فقدر على الركوع والتجود او ذكر ان عليه
 صلوة قبل هذا او حدث الامام القاري فاستخلف اميا
 او طلعت الشمس في الغرود دخل وقت العصر في الجمعة او كان ماسحا
 على الجيرة فسقطت عنه برك او كان صاحب عذر فانقطع
 عذره ففي هذه المسائل فسدت الصلوة عنده وقال الامام
والثامن تعديل الاركان عند الجوسف ورج فرض كما
 ذكرنا من الحديث وعندهما من الواجب كالتعريض الفاتحة والقرآن
 في الاوليين والاقصافهما على مرة وتقدمها على السورة
 وضم السورة او الايات اليها والجمهور في الجهر والنجاة في النجاة
 وقراءة العنوت في الوتر وقراءة التشهد في القعتين وفي

وفي رواية في القعدة الاخيرة والعقد الاولى وسجدة السجدة وسجدة
 السهو وتكبيرات العبيد من والانتقال من الفرض الى الفرض واما
 صفة الصلوة اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى وخرج
 يديه كفيه ثم كبر ورفع يديه مع التكبير وذكر في الهداية رفع
 اولاً حتى يحاذي بائنها يديه شحمة اذنيه ويفرج اصابعه
 لكل التفرج ويوجه بطن كفيه نحو القبلة ولمائة ترفع يديها
 حذاء يديها والمعتدي يكبر متعارفا بتكبير الامام وعندهما
 يكبر بعد تكبير الامام الاختلاف في الافضلية ولا يترك رفع اليدين
 ولو اعتاد ياتنم ثم يضع يمينه على يساره ويتعبد بيده ر
 سبعين اليسرى ويضعهما تحت السرة والمرأة تضعهما
 على ثدييهما ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره وان
 زاد وجل ثناك لا يمنع وان سكنت لايؤمر به ويقول ان
 وجهي وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئاً وطائفاً من
 من النكير عند الجوسف وفي رواية يقول قبل التكبير وفي رواية
 يقول بعد التكبير وعندهما يقول قبل الافتتاح يعنى قبل النية

في
 في
 في

ولا يقول بعد النية بالاجماع ثم يعوذ اما التعوذ فتبع للشيء
حتى يأتي به المعتدي وفي العبد يأتى به قبل التليكات بعد
النشأ يعني قبل التسمية بالاجماع ولم يسبق يأتى بالنشأ اذا
ادرك الامام حاله الخفاة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق يأتى
به ايضا كذا ذكره في المحيط واذا ادرك الامام وهو يجهر يستمع
وينهيب وقال بعضهم يأتى بالنشأ عند سكبات الامام كلمة
كلمة وعن الفقه لا يجوز ان يأتى الامام في الفاتحة
بشيء بالاتفاق كذا في الذخيرة اما في خطبة الجمعة والعيد
اذا كان بعيدا من الامام اختلف المتأخرين فيه وان ادرك
في الركوع يتحوى في رواية ان كان اكثر رتبة انه لو اتى به قائما
ادرك الامام في شيء من الركوع يأتى به قائما والاربع ويتابع الامام
وكذا اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ولا يأتى ولا يكون بالركوع
ولا يكون مدركا لتلك الركعة عالم بشارك الامام في الركوع
كلها او مقدار تسمية وفي الذخيرة ان سوى ظهره في الركوع
صار مدركا قدر على التسمع او لم يقدر وان ادرك في القعدة

يكبر ويقعد وقال بعضهم يأتى بالنشأ ثم يعوذ ولا يعوذ الا بعد النشأ ثم
يسمع قيات بها كل ركعة احتياطا لان اكثر المشايخ على هذا اما
الامام اذا جهر فلا يأتى بها واذا خافت يأتى بها والاشياء التسمية
عند ابتداء السورة عند له حنيقة رح لليات بها وعند محمد اذا
خافت وعند ابو سفيان يأتى بها بكل حالة ثم يقرأ الفاتحة
واذا قال الامام ولا الضالين يقول امين ولم يؤتم بقولها ولا يخفونها
ثم يحتم سورة او ثلث آيات واذا قرأ آية او آيتين لم يخرج
عن حد الكراهية وان قرأ ثلث آيات خرج عن حد الكراهية
ولم يخل في حد الاستحباب لان الواجب ضم السورة او الايات اليها
ولم يستحب ان يقرأ السور خالة الضرورة بفاتحة الكتاب اي سورة
شاء وفي خالة الاختيار يقرأ في الفجر سورة البروج ومثلها وفي
الظهر كذلك وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالتقصا
جدا وفي الحضر اذا خاف ضوة الوقت يقرأ قدر ما لا يغوته اقلوه
وان لم يخف يقرأ في الفجر باربعين او خمسين آية وفي الظهر
مثله او دونه وفي العصر والعشاء كذلك وقال ابو الحسن القنوري

رح يقرأ في الفجر بطول المفصل وفي الظهر كذلك والعصر والعشاء باو
 المفصل وفي المغرب بقصر المفصل أو الطول فمن سورة الفجر
 البروج وأما الأوسط فمن سورة البروج إلى سورة لم يكن وأما
 العصر فمن سورة لم يكن إلى آخر القرآن ويطيل إذا كان في الفجر في
 الركعة الأولى على الثانية وفي الركعة كعتي الظهر وما سواها
 سواء وقال محمد بن حاتم إلى أن يطول الأولى على الثانية في الصلاة
 كلها أما طالة الركعة الثانية على الأولى فمكروه بالاجماع ان
 نت ثلث آيات أو فوقها وان كان آية أو آيتين لا يكره وأما
 في الحسن والنوافل فسوى إذا كان مروياً أو مأثوراً يصلح كما
 جاء فلما فرغ من القراءة بخير الكلام كبر أو ينبغي ان يكون ابتداء
 تكبيره عند أول الخوض والفراغ عند استواء وبعضهم قالوا إذا
 تم القراءة حالة الخوض لا يابأس بعد ان يكون ما بقي من القراءة حرفاً
 أو كلمة والاول أصح ويضع يديه على ركبتيه ويفرج أصابعه
 ويسبط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه ويقول في الركوع سبحان
 ربّي العظيم ثلثاً وذلك أدناه وان زاد فهو أفضل ويختم

وترأوان أقصر على مرة أو ترى جازت الصلوة ويكره وروى
 عن أبي مطيع البلخي رح ان تسبح الركوع والسجود ركن لو تركه
 لا يجوز صلواته ولا ينبغي المأثم ان يطيل على وجه يمل به القوم
 لانه سبب التغير وانه مكروه ولو اطل الركوع لا درارى الجأى
 لا تغرب الله تعالى فهو مكروه ويخشى عليه الكفر ولا يكره ولو اطل
 تغرب الله تعالى فلا بأس به وقال بعضهم يطيل التسبيح ثم رفع رأسه
 ويقول سمع الله من حمده وان كان مقتداً يأتى بالحمد ولا
 يأتى بالتسبيح وان كان منفرداً يأتى بهما أو الا فبأية بالحمد
 على قولهما وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على
 بعد طور رسول الله في القومة كذا قال صدر الشهيد رحمه في روا
 وذكر السيد الأمام في الملتقط انه يأخذ في صلوة الجنازة
 وفي وقت العشاء والقنوت يأخذ يديه على هذا الكثرة
 المشايخ وفي تكبيرات العبيد يرسل فاذا اطمان قائماً كبر بلحوق
 وسجد ثم يضع ركبتيه أولاً ثم يديه ثم يضع وجهه بين
 كفيه على الارض ويبدأ بضعفه ويحاج بطنه عن فخر به

والمرءة تنخفض في سجودها وتلج بطنها بأخذيها ويقول في سجودها
سبحان ربّي الاعلى ثلثا وذكر انه وان زاد فهو افضل ويترك
على وتر ثم يرفع رأسه ويقعد ويضع يديه على فخذييه فاذا
اطمان قاعدا كبيرا وسجدا ثانيا وان رفع رأسه قليلا ثم سجد ان كان
السجود أقرب لا يجزيه وذكر في المحيط انه يجزيه فاذا فرغ من
السجود ينهض قائما ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض
الا من عذر ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى
الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في تكبير الاولى فاذا
رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله
اليمنى وجلس عليها ونصب اليمنى نصبا ويوجه الاصابع
خو القبلة ويضع يديه على فخذييه ويفرج اصابعه لأكمل
التفريج ثم يشهد ويقول التحيات لله والصلوة والسلام
الى خير ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى فان زاد قال
بعض المشايخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا
تجيب عليه سجدة الشهود عن ابي حنيفة رح ان زاد

حرفا

حرفا فعليه سجدة السهو واكثر المشايخ على هذا فاذا قام الى الثانية
لا يعتمد بيديه على الارض وان اعتمد لا بأس به وان كانت
الصلوة فرضية فهو مختار في الاخيرين بين ان يعزأ وبين ان
يسبح وبين ان يسكت والقراءة افضل وان قرأ في الاخيرين
يعزأ الفاتحة فحسب ولا يزيد عليها شيئا فان ضم السورة
سأهيا تجب عليه سجدة السهو في قول ابي يوسف وفي ظاهر
الرواية عندهما لا تجب عليه سجدة السهو اما اذا كانت من
الصلوة سنة او نفل فيبتدىء كما ابتداء في الركعة الاولى برفع
يأني بالتأ والتعوذ لان كل شفع صلوة على حدة ويقعد في
القعدة الاخيرة مثلا ما قعد في الاولى والمراة تقعد على ايها
اليمنى في القعدين وتخرج رجلها من الجانب الاخر وتشهد
فاذا تم التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر لنفسه
ولو اذنيه ان كانا مؤمنين وبجميع المؤمنين والمؤمنات ويدعو
بالدعوات الماثورة وبما يشبهه كلام بالفاظ القرآن ولا يدعوا
بما يشبهه كلام الناس نحو قوله اللهم اكسني اللهم زوجني فلا

لغة

حتى لو قال في وسط الصلوة نفس صلواته وروى عن بعض المساكين
انه قال لا يقول وارحم محمدًا واكثر المشايخ على انه يقول للتوارث
ويقول ورحمت ولا يقول ورحمت ولو قال ورحمت فهو خطأ ولو قال
ورحمت بالتشديد يجوز ولا يجوز في العالمين ربنا اندي حميد مجيد
بجلا اندي حميد مجيد ولو قال لا بأس به ويشير بالسبابة اذا
انتهى الى الشهادتين وقال في الواقعات لا يشير فان اشار بقعيد
الخصر والبصر ويحلوه الوسطى بالابهام فاذا فرغ من الادعية
يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في
هذه السلام وبركاته كذا ذكر في المحيط وينوي بالتسليم الاولى
من عن يمينه من الملائكة والمؤمنين وعن يساره مثل
ذلك قال بعضهم ينوي الحفظة وقال بعضهم ينوي جميع
ما من معه من الملائكة انه اخلف الاخبار قيل ان مع كل
مؤمن خمس من الملائكة وقيل ستون وقيل مائة وستون
وينوي المقتدى امامه في التسليم الاولى ان كان عن يمينه
او خذائه وفي الاخرى ان كان عن يساره وينبغي ان يكون

منتهى بصره في قيامه الى الموضع سجوده وفي الركوع الى ظاهر قدميه
وفي سجوده الى اربعة انفه وفي قعوده الى جره والسنة للامام
في السلام ان يكون التسليم الثانية خفض من الاولى فاذا
تمت صلوة الامام فهو مخير ان شاء انحرق عن يمينه وان شاء
انحرق عن يساره وان شاء ذهب الى حوايجه وان شاء
استقبل الناس بوجهه اذ لم يكن بخذائه معصلاً سواء كان
المصل في الصف الاول او في صف الاخير والاستقبال الى المصل
مكروه وهذا اذ لم يكن بعد المكتوبة تطوع فان تطوعاً
تقوم الى التطوع ويكره تأخير السنة عن حال اداء الفريضة
فاذا قام لا يتطوع في مكانه بل يتقدم او يتأخر او ينحرف يمينا
او يساراً او يذهب الى بيته فيتطوع ثمه ومن المشايخ
من قال اذا كان اماماً يتطوع عن يسار المحراب وقال شمس الدين
الحلواني رج هذا اذ لم يكن من قصد الاشتغال بالدعاء
فان كان له ورد يقضه بعد المكتوبة فانه يقوم عن مصلاته
فيتعني ورده قائماً ان شاء جلس في ناحية المسجد

ورده ثم يغطي يقول لا تطوع كذاهما مروي عن الصمعي رحمه
وما ذكر في ابتداء المسئلة دليل على كراهية تأخير السنة وما
من قول شمس الأئمة الحلواني في تأخيرها دليل على الجواز ذكر في
المحيط وأما المعتدي والمنفردان لبسًا جاز وان قام التطوع في
مكان جاز والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر **فصل**
فيما يكره فعله في الصلوة وما لا يكره فعله في الصلوة وقال يكره
للمصلي ان يغطي فاه الأذن التشاوب والادب عند التشاوب
ان يكره ان قدر وان لم يقدر فلا بأس به بان يضع يده أو يركعه
على فيه ويكره الاعتجار وهو ان يلقى بعض العمامة على رأسه
ويجعل طرفه تشبه لمع النساء يلقى حول وجهه وقال بعضهم
ان يشد حول رأسه بالمنديل ويبسئ هاتمه ويكره لعقص
أراده ان يجعل شعره على هاتمه ويشد بجمع أولي ذوائبه
حول رأسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات ويجمع شعر
كله من قبل العنقا ويمسكه بخيط أو خرقة كيلا يصب
الأرض اذا سجد ويكره وضع اليد قبل الركبة اذا سجد

ذكره

ورفعها

ورفعها قبلها اذ تمام الأمن عذرو يكره ان يقرن قر الديني
وان يقع كاقعا القلب وهو ان يضع اليده على الأرض وينصب
خذيده وقيل ان ينصب يديه امامه نصيبا وان يقرش
ذراعيه افترش الثعلب وان يرفع يديه عند الركوع وعند
رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه وهو ان يصنعه
على كنفه ويرسل اطرافه من جوانبه ولو صلى في قبا أو مطر
أو في باراني ينبغي ان يدخل يديه في كفيه ويشد القباء بالمنطقة
احتراناً عن السدل وعن الفقيه ابى جعفر رجا انه كان يقول
اذا صلى مع القباء وهو غير مشدد دة الوسط فهو مستحب ويكره
ان يلقى ثوبه او يرفع كيلا يترب ويكره طيهو احلاق فعال
الجباذة ويكره ان يصل في الزار وحده الأمن عذرو وان صلى
خاسر رأسه تكاسلا ولا بأس اذا فعله تنذلا وحشوا
ويكره ان يصل في ثياب البذلة او المهننة والمستحب ان يصل
في ثلثة اثواب قميص وازار وعمامة وعن ابى حنيفة
ره انه كان يلبس حسن ثيابه للصلوة والمرأة ان تصل

في قميص وجمار ومقنعة ويكره ان يرفع رأسه او ينكسه في الركوع
 ويكره ان يعقب بثوبه او بشيء من جسده وان يفرق أصابعه
 او يشد بين أصابعه وان يجعل يديه على حاصرتيه وان يعقب
 الخصى إلا ان لا يمكنه من السجود فيسوي به مرة او مرتين وان يترج
 اللامن عذروا ان يعرض عنيه لأنه تشبه باليهود وان
 يلتفت يمينا وشمالا وان يسجد على كور عمامته وان يتنخم قصدا
 يعنى ختبارا اذا كان صوتا للحروف له واما السعال المدفوع
 اليه فلا يكره والاكس ان يدفع سعاله ان قدر وان ردت
 السلام بيده وان يحمل الصبي في صلوته وان يتنخم قصدا
 وان يضع فيه دراهم او دنائير بحيث لا يمنع القراءة
 وان منعه عن اداء الحروف افسدها وان يتنخم يعنى
 نفخا لا يسمع وان يتلع طابيس اسنانه ان كان قليلا
 وان كان كثيرا ايداعا على قدر الحاجة تفسد وان يحمر
 بالتسمية والتأمين وان يتم القراءة في الركوع وان يعتد
 الآية والتسبيح والسورة يعنى العذر بالأصابع عند الركوع

حنيقة

حنيقة روح وقال ابو يوسف وحدها لا بأس به ثم مشايخنا
 من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره ومنهم من قال في التطوع
 لا في المكتوبة وقال ابو جعفر روح فيهما وفي الحاقية ان غمر ريش
 الاصابع لا يكره وفي موضع اخر لو احتاج اليها لما في صلوة
 التسبيح عدها اشارة او بقلبه ويكره ان يتكأ على خائط
 او على عصا الا من عذروا ان يخطو خطوة بغير عذر
 هذا اذا وقف بعد كل خطوة وان لم يقف تفسد اذا كان بغير
 عذر ويكره التمايل على يمناه مرة وعلى يساره مرة اخرى ويكره
 اخذ العجلة والبرغوث وقتله ولا بأس بعقل الحية ولعنوا
 قالوا اذا لم يحتج الى المشي والمعالجة فاما اذا احتاج فمشى وعالج
 تفسد ويكره ترك الطمأنينة والركوع والسجود وتكرار السورة في الركوع
 اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى ولا يكره في التطوع ويكره
 تطويل قراءة الاولى في التطوع على الثانية الا اذا كان مرويا
 او متأثرا ويكره تطويل الثانية في جميع الصلوة ويكره نزول
 القميص والقلنسوة ولبسهما بعد اليسر ويكره ان يشتم طيبا

وان يرى

براقة او خامة وان يروح بثوبه او بمرجحة مرة او مرتين فان روح
 ثلث مرات متواليات تفسد وان يرفع يديه الى المرفعين وان لا
 يضع يديه في موضعها الا من عذر وان يقرأ في غير حالة
 القيام وان يترك التسبيح في الركوع والسجود وان ينقص من ثلث
 تسبيحات الركوع والسجود وان يأت بالاذكار المشروعة في الا
 نتقالات بعد تمام الانتقال وفيه حللان تركها في موضعها
 وحصلها في غير موضعها ويكره ان يمسح عرقه او التراب عن جبهة
 في أثناء الصلوة او في التشهد قبل السلام ولا بأس للمتطوع المنفرد
 ان يتعوذ من النار وان يقول اللهم اخرجنا من النار او يسأل الله
 عند اية الرحمة او يستغفر وان كان في الارض يكره واما الالمام
 والمقتدى فلا يفعل ذلك في الغرض ولا في النفل ولا بأس بان
 يصل الى ظهر رجل قاعد يتحدث او يصل او يصلح ويبين يديه
 مصحف معلق او سيف معلق او على بساط فيه تصاوير ولا
 يسجد على التصاوير ويكره ان يسجد عليها ويكره ان يكون فوق
 رأسه في السجود او بين يديه او بجذائه تصاوير او صورة

الغرض

معلقة

معلقة واما اذا كان مقطوعة الرأس يعني اذا لم يكن لها رأس
 او كانت مخاة يحيط او كانت صغيرة لا تبد والناظر فلا يكره
 ولا بأس بالصلوة على الطنافس واللبود وسائر الغروش اذا كان
 المفروش رقيقا والصلوة على الارض وما نبتت الارض فضل
 ولا بأس بان يكون مقام الالمام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره
 ان يقوم في الطاق وان ينفرد في المكان هو اعلى من مكان
 القوم اذا لم يكن بعض القوم معه واذا انفرد بالمكان الا ان
 اختلف المشايخ فيه ويكره للمقتدى ان يقوم خلف الصف
 وحده الا اذا كان لم يجد فرجة وكذا يكره للمنفرد ان يقوم
 في خلال الصفوف فيصلي فيخالفهم في القيام والقعود ويكره
 الصلوة في طريق العامة ويكره في الصخر من غير سترة اذا
 خاف المرور بين يديه ويكره الصلوة في معاطن الابل ولز
 والمجبرة والمغتسل والحمام والمقبرة وعلى سطح الكعبة وذكر
 في الفتوى اذا غسل موضعاً في الحمام وليس فيه تماثيل ولو صلي لا
 بأس به وكذا في المقبرة اذا كان فيها موضع اعد للصلوة

بلة

وليس فيه قيد ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك ويبدأ
من سورة اخرى ويكره للامان ان يؤتم قوة وهم له كارهون بمجسلة
وان يتغل عليهم بالتطويل وان يعجلهم عن المال السنة وان يلجهم
الى الفتح عليه ويجب عليه ان يقرأ ما ينسب من القرآن وان
عرض عليه له شيء انتقل الى آية اخرى او ركع ان كان قراء ما
يكفيه ويكره ان يمكث في مكانه بعد ما سلم في صلوة بعد سنة
للا قدر ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يرجع
السلام فحينئذ يناب السلام وادخلنا دارك دار السلام تباركت
ربنا يا ذا الجلال والاكرام به ورد الاثر ويكره تقديم العبد والامر
والغاسق والاعمى وولد الزنا وان تقدموا وان تقدموا جاز وارحم
بالاخر الى الجاهل ويكره النفل قبل صلوة العيد وبعدها بالجناية
وتسفل في مسجد او بيته ويكره ان يدخل في الصلوة وقد خذه
الغايط او بول فان كان اللاهتاً يشغله يقطعها وان
مضى عليها اجزاءه وقد اساء وكذا ان خذه بعد الافتتاح
ويكره ان يكون قبلة المسجد الى المخرج او الى الحما وان صلى في

بي

عليه

بيته

بيته الى الحما فلا بأس به ويكره المرور بين يدي المصلح وهذا اذا لم
عنده خائيل نحو السترة او الاسطوانة او نحوها **فصل**
في السنن اولها الاذان ورفع اليدين مع التكبير ونشر الا
صابع وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والشمية والتأمين
والاخفاء بين اما ما كان او مقتدياً او منفرداً ووضع اليمنى
على الشمال تحت السرة للرجل وعلى الصدر للمرأة والتكبيرات التي
يؤتى بها في خلال الصلوة وتسبيح الركوع والسجود واخذ الر
كبتين في الركوع متفرجاً اصابعه وافتراش الرجل اليسرى **لقعو**
عليها ونصب اليمنى نصيباً والصلوات على النبي عم بعد الشهادتين
في القعدة الاخيرة والدرعاً بما يشبه الفاظ القرآن والاشارة
عقب الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا وقد قيل قراءة
الفاحة في الاخرين في الغرض والخروج بلفظ السلام
والسلام على يمينه وسياره وقيل السلام على يمينه وجب وسنة
والاصح ان كلاهما وجب وقيل بعض هذا الافعال
ادب وما ذكرنا مما سوى ذلك ادب **فصل**

علم

ان السنة قبل الفجر ركعتان واربع قبل الظهر وركعتان بعد واربع قبل
 العصر وركعتان بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعد
 ها وان شأركعتين وما ذكرنا قبل العصر والعشاء فذلك
 مستحب وفي المحيط ان يتطوع قبل العصر باربعة وقبل العشاء باربعة
 فحسن لانه النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليها وقبل الجمعة اربع
 وبعد ها اربع وعند ابو يوسف رجب ستة والافضل عندنا ان
 يصل اربعاً ركعتين واما بسبب الضيق فتعد ورد الاحاديث
 فيها من الركعتين الى اثني عشرة ركعة ثم الافضل في صلاة
 الليل والنهار اربع ركعات بتحرية وحدة عند وقال لا للبا
 ركعتان والزيادة على ثمان ركعات ليلاً وعلى اربع ركعات نهاراً
 مكروهة بالاجماع ومن شرع في صلاة التطوع او في صوم التطوع
 فما فسد ها فعليها قضاءها وان شرع بنية الاربع ثم قطع لا
 يلزمه الا تسفع خلافاً لابي يوسف رجم قالوا هذا في غير السنن واما
 اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم قطع فيلزمه اربع وان شرع في الا
 ربع ولم يتعد على الثانية فسدت عند محمد بن وروى في ذلك

القعدة الاولى فرض عندهما في النفل ويقض الاوليين وقال لا
 وكل ركعتين لاذ افسد ها فعليه قضاها دون ما قبلها ولو
 افتتح قائماً ثم قعد من غير عذر جاز وان نزل صلاة ولم يقبل
 قائماً او قاعداً يلزمه قائماً وان صلى قاعداً قيل يجوز قياساً وطول
 القيام افضل من عدد الركعات السنة في سنة الفجر يأتي بها
 في بيته او باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد الخارج وان كان
 لمسجد وحده فخلق الاسطوانة ونحو ذلك هذا كله اذا كان بعد
 الشروع في الفريضة واما قبل شروعه في الفريضة تأتي بها في
 اي موضع شأ واما السنن التي بعد الفريضة ان تطوع في
 المسجد فحسن وفي البيت افضل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي جميع
 السنن والوتر في البيت ومن السنن التراخي واقامتها بالجماعة
 سنة على سبيل الكفاية ايضا حتى لو ترك اهل المحلة كلهم الجماعة
 فقد تركوا السنة وقد اساءوا في ذلك وان تخلو من افراد
 الناس وصل في بيته فقد ترك الغضيلة وان صلوا في البيت
 بالجماعة لم ينالوا فضل الجماعة في المسجد وهكذا في المكتوبات

والأصح أنه لا يجوز والاحتياط في النية أن ينوي التراويح أو سنة
 أو قيام الليل لأن المشايخ اختلفوا في أداء السنة بنية النفل قال
 بعض المتقدمين لا يجوز وهو قول الجعفيين وقال بعض المتأخرين
 يجوز لكن صلى ركعتين بنية صلاة الليل ثم يتبين أنه كما طلع
 الفجر وقال بعض المتأخرين ينوب عن سنة الفجر وهو قولهما
 وإن شك في طلوع الفجر لا ينوب بالاتفاق وإن نوى التراويح
 صلاة مطلقة فحسب قالوا الأصح أنه لا يجوز ووقتها بعد
 العشاء ولا يجوز قبلها وهو المختار ولو صلى العشاء على غير
 وصوة بالامام وصل التراويح بأما آخر ثم علم أن الامام صلى العشاء
 على غير وضوء يعيد العشاء والتراويح فإن فاتته تروكية أو
 ترويختين ذكر في الذخيرة اختلف المشايخ في زماننا قال بعضهم
 يؤتمر مع الامام ثم يعفى ما عليه من تروكية أو ترويختين وقال
 بعضهم يصل التراويح المتركاة ثم يؤتمروا بالاستراحة
 وهو مجلس بين كل ترويختين مقدار تروكية وإن استراح
 على خمس ترويحات بتسليمان قال بعضهم لا بأس به وقال

غير

أكثر المشايخ لا يستحب والأفضل تعديل القراءة بين التسليمتين
 صلى قاعداً بعد زجر جاز بغير كراهية وإن كان قاعداً بعد
 والقوم قائمين جاز من غير كراهية ولا يستحب ولو صلى التراويح
 كلها بتسليمة واحدة وقد قعد رأس كل ركعتين جاز ولا يكره
 لأنه أكل ذكر في المحيط وإذا شكوا أنهم صلوا تسعة تسليماً أو
 عشر تسليماً ففيه اختلاف والصحيح أنهم يصلون بتسليمة
 أخرى واحدة وذكر في الملتقط يقرأ في التراويح مقداراً لا يؤدى
 إلا غير القوم وفي الفتاوى يقرأ في كل ركعة تسليتين أية حتى
 يقع به الختم ولو أم في التراويح ثم اقتدى بأخر في التراويح تلك
 الليلة لا يكره وإذا بلغ الصبي عشر سنين قام في التراويح
 يجوز وذكر في بعض الفتاوى أنه لا يجوز وهو المختار
 وإن صلى أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد على رأس ركعتين
 يجزى عن تسليمة واحدة وهو المختار وإذا فرغ من التشهد
 ينظر أن علم أنه ينقل على القوم لا يزال بالدعوات المأثورة
 ولو تذكر واستلمة بعد الوتر قال أبو بكر محمد بن الفضل

في

لا يصلون بها ولو سَمَّيَ الامام على رأس ركعة ساهياً في الشفع الا
 ثم صل ما بقى على وجهها قال شيخ بخاري رح يقض الشفع الاول
 لا غير وقال شيخ سمرقندي رح عليه قضاء الكل ولو تركزت
 ركعات يقرأ بفاتحة وسورة في جميع ركعاتها ويعتد في الثلاثة
 قبل الركوع في جميع السنة خلافاً لما في ولا يصل الوتر حياً
 الا في شهر رمضان ولم يسبق يعتد مع الامام ولا يعتد
 بعدها وان شك في الثالثة او في الثانية يعتد مرتين
 لانه تكرار العنوت في موضعه لا يكون غير مكروه وفي المسئلة الثانية
 لم يقع جدما في موضعه وذكر في الذخيرة ان قنت في الاولى
 او في الثانية ساهياً لم يعتد في الثالثة وبينهما فرق وهل
 يصل في آخر العنوت على النبي صلى الله عليه وسلم قال الفقيه ابو الليث يصل
 وذكر في بعض الفتاوى لا يابش بان يصل وهل يجزئ الامام
 العنوت قال محمد بن الفضل خاف كذا جرت العادة في
 مسجد ابي جعفر الكبري بخاري رح وقال صاحب الذخيرة
 برهان الدين استحسنوا الجهر في بلاد العجم لتعلموا وذكر في

الشرح يكون ذلك الجهد دون جهر الوان واما المعتدي فهو مخير ان شاء
 قنت وان شاء سكنت كله مروى على الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد
 وان قنت او امن لا يرفع صوته بالاتفاق **فصل** ما
 يفسد الصلوة واذ انكلم بكلام الناس في الصلوة ناسياً
 او عامداً نفراً ولكن بشرط ان يكون مسموعاً لنفسه وان لم
 يصحح خروجه او يكون مصححاً وان لم يسمع نفسه لم يفسد وان
 نام فتكلم او ضحك نفراً وان آن في صلوته او تأوّه او بكى فارتفع
 بكاءه ان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها وان كان من
 وجع او مصيبة يقطعها ولا فرق بين قول او اه وبين قوله اه
 وقال ابو يوسف آخر لا نفراً في اه واف وقف وفي المتنقط اذا السوت
 الحية فقال **بسم الله الرحمن الرحيم** تفسد عند ابي حنيفة ومحمد
 رح خلافاً لابي يوسف وروى عن محمد رح ان كان المريض لا
 يمكن نفسه لا نفراً صلوته كما لو تحشى او عطس فارتفع صوته
 وحصل به حروف لا نفراً وذكره في المحيط الحقايق وفي الذخيرة
 اذا قال المريض يا رب او قال بسم الله لما يلحقه من المشقة

لا نفد ولو اجاب المصلح بلا اله الا الله او خبر بما يشهد او يسو
 او يحبه فقال بحال الم او قال الحمد لله او قال لا حول ولا قوة الا بالله
 نفد عندها خلافاً لما ينفذ في ذكر القاضي الباقر في الدين ر
 قوله اجاب بغير قيل له هل اله غير الله فقال لا اله الا الله ولو
 اراد علمه انه في الصلوة لا نفد وان اراد جواباً لنفد صلواته
 عندها وعند النبي لا نفد ولو عطس فقال الحمد لله لا نفد ولو قال
 آخر فقال الحمد لله يريد استغفاره نفد ولو عطس في الصلوة
 فقال خير حمدك فقال المصلح امين نفد وان فتح على من ليس له
 في الصلوة نفد وان فتح على امامه قبل ان يفتح ما قرأ مقدار ما
 يجوز به الصلوة نفد والصحيح انه لا نفد وان انتقل الامام الى آية
 اخرى ففتح عليه بعد الانتقال نفد صلوة الفاتح وان اخذ الامام نفسه
 صلوة الكل وان فتح غير المصلح على المصلح فاخذت بغيره نفد وان اكل
 او شرب عامداً او ناسياً نفد وكذا العمل الكثير وكل عمل لا يشك
 الناظر انه ليس في الصلوة فهو كثير وقال بعضهم كل عمل بعمل اليدين
 عرف فهو كثير وذكر في المتن لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين

ولكن ينفذ

ولكن يعتبر العلة والكثرة وان ادهن رأسه لو سرح شعره
 ولو كان الدهن في يديه فمسحه برأسه لا نفد وان حملت المرأة
 صبياً فارضعت نفد وان مضضت ندى امرأة تصلي
 ان خرج اللبن نفد والا فلا وان صاح احد ابنيه يريد به
 السلام نفد ولو رفع العمامة من رأسه ووضع على الارض
 او رفع من الارض ووضع على رأسه او مزع الغميص او تعم
 وحدة لا نفد ولكن يكرم ولو ضرب انساناً بيد واحدة او بسوط
 نفد كذا ذكره في المحيط وذكر في الذخيرة المصلي على الدابة
 اذا ضربها لا يخرج السير نفد وبعض مشايخنا رحمهم قالوا
 اذا ضربها مرة او مرتين لا نفد وان ضربها ثلث مرات متواليات
 نفد وفي بعض نسخة مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط فشرها
 به وفي نسخة اخرى فميتهاها به او تخسرها به لا نفد ولو هدا به
 وضربها نفد وان حرك رجلًا لا على الدوام لا نفد وان حرك
 رجله نفد وقال بعضهم ان حرك رجله قليلاً لا نفد
 وعن ابي بكر رجم فحين قيل له كم صليت فاشار المصلح بيده

انهم صلوا ركعتين لآلف واذا كتب ما بين خروجه اقل من ثلث
 كلمات لآلف وان زاد على ذلك نفس وفي الملتقط اذا قال المصلح
 مثل ما قال المؤذن نف وفي الحاقانية ان اذن ريد به الاذان
 نف وقال السوف لآلف ما لم يقل حي على الصلوة ولو قال سمع
 اسم الله تعالى فقال جل جلاله او سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال صلى الله عليه وسلم اراد جانبته نف وان لم يرد جواب
 لآلف ولو انشأ شقرا او خطبة ولم يتكلم بلسانه لآلف وقد
 اسأ وان رد السلام بيده او برأسه او طبع منه شيئا فامى رأسه
 نعم لآلف ولو قال اللهم اكرمني او قال اللهم انعم علي او صلح
 امرى او ارزقني الغافية او قال اللهم اغفر لي لآلف فغفر
 ولو الذي يؤمن لآلف ولو قال اللهم اغفر لي ولاخي فغفر
 ختلاف المتأخرين ولو قال اللهم اغفر لعمي نف ولو قال
 اللهم ارزقني رؤيتك او جنتك او حج بيتك لآلف
 ولو قال اللهم ارزقني دابة او كركا او اقضي ديني نف ولو نظر
 الى كتاب وفهم ان نظره مستفهم لآلف بالاجماع وان

نظر مستفهم او ذكر في الملتقط ان صلواته عند الخروج وذكر في
 الاجناس لآلف عند السوف وبه اخذت يحنوا وان قراء
 من المصحف او من المحراب نف عند ابي حنيفة حرم له خلا
 لهما ولو خذ حجرا فرمى به نف ولو كتابه حجر فرمى به لآلف
 وقد اسأ وفي الاجناس ان رمى باطراف صابعه وحدا
 لآلف ولو جده مرة او مرتين لآلف ولكن يكره وكذا اذا
 فعل امر او غير متواليات لآلف ولو فعل متواليات وذكر في
 الاجناس اذا قتل الغملة مرارا ان قتل قتل اقدار كان نف وان
 كان بين القتلا فرجة لآلف والكف عنه افضل وكذا لو
 روج ثوب او بمروحة مرة او مرتين لآلف ولو تخنخ ريد
 الا علم انه في الصلوة وسمع حرفه او تخنخ لتحيين لصوت
 منعدا نف عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح كذا ذكره في
 الاجناس ولو استأذن رجل فجهر بالقراءة او قال الحمد لله
 او قال الله اكبر لآلف وان قبلت المصلي امراته ولم يعقبها
 هو فصلواته تامة ولو قبل هو بشهوة او بغير شهوة

فسرت صلواته المصلي اذ اوسوسه الشيطان فقال لما حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم ان كان ذلك في امر الاخرة لا في الدنيا كما
 في امر الدنيا تفرد كذا ذكره في الترجمة المصلي اذ اراد ان يسلم على
 غيره ساهيا فقال السلام فتذكر فسكت تفسد وذكر في الاخرة
 المشي في الصلوة اذ كان مستقبل القبلة لا تفسد اذ لم يكن
 متلاحقا ولم يخرج من المسجد وفي الغضا ما لم يخرج من الصفوف
 وبعض المشايخ قالوا في رجل راي فرجة في الصلوة في الصف
 الثاني فمشى اليها ففسدها لا تفسد ولو مشى الى الثالث تفسد هذا
 كله اذ لم يكن مستدبر القبلة واما اذ كان مستدبر القبلة
 ففسد كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رفع ثم يتبين انه
 لم يكن رفع ففسدت وان لم يخرج من المسجد ولو مضى لعلك
 اولاي الصلح تفسد ولو ابتلع بين اسنانه ان كان زائدا
 على قدر الخصة تفسد وان كان قدر الخصة لا تفسد صلواته
 ولا صومه ايضا **فصل** سجود السهو بسجدة السهو
 وجبة لا تجب الا بترى الواجب او بتأخير او تأخير

الركن اما بترك الواجب كما اذا نسي قراءة العنوت او تشهد في
 كلتا القعتين في اظهر الروايات وتكبيرات العيدين وكذا اذا
 جهر فيما يخافت او خافت فيما يحجر وذكر في الترجمة تجب
 بستة اشياء بتقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل
 ان يركع وبتأخير ركن نحو ان يترك سجدة صلواتية فتذكرها
 في الركعة الثانية فسجدها او يؤخر القراءة الى الثانية او لثالثة
 وتكرار الركن نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلث مرات ويتغير
 الواجب نحو ان يحجر فيما يخافت او خافت فيما يحجر ويترك
 الواجب نحو ان يترك القعدة الاولى في الغريض ويترك
 السنة المضافة الى جميع الصلوة نحو ان يترك قراءة تشهد
 في القعدة الاولى كذا ذكره في المحيط وكان القاضي الامام صد
 الاسلام رح يقول وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب
 وهذا اجمع ما قيل فيه فان في هذه الوجوه ستة يخرج
 على هذا اما التقديم والتأخير فلا مراعات الترتيب وا
 عند صاحبنا الثلاثة رحم فان لم تكن فرضا كما قال زفر

فإذا ترى الترتيب فقد ترى الواجب وإذا كرر ركنا فقد أحرز
الركن الذي بعده وادؤه من غير تأخير واجب والجهر في
محل وجب والخافة كذلك وإنما تشهد في العدة الأولى
وجب فإن صدر الإسلام كان يقول هو واجب وقال
بعض المشايخ قراءة التشهد في العدة الأولى واجب
وعليه المحققون من أصحابنا وهو الأصح وذكر في
المحيط ولو جهر فيما خافت أو خافت فيما جهر قدر ما يجوز
به الصلوة تجب وهو الأصح والأقل وذكر في النوادر أن
خافت الغائبة أو أكثرها أو خافت من السورة ثلث أيا
قصار أو آية طويلة فعليه السهو وإن خافت آية قصيرة
تجب السهو عند أبي حنيفة رحمه الله خلافهما وأدنى الجهر أن
يسمع غيره وأدنى الخافت أن يسمع نفسه وهو المختار وذكره
في الغنية الفقهاء ولو قام إلى الخامسة أو قعد في الثالثة
سأهيا تجب بجمد القيام والقعود وإن نهض إلى الثالثة
سأهيا إن كان إلى القعود أقرب يقعد وفي وجوب السهو

اختلاف وإنما يكون القعود أقرب إذا لم يرفع ركبته فأما
القيام أقرب لم يقعد ويسجد للسهو ولو ترى الغائبة في
في الأوليين أو قرأ العنوت في ركوعه أو في سجوده أو في التشهد
تجب وإن قرأ الغائبة في الآخرين مرتين أو ضم فيها سورة
بالغائبة أو قرأ التشهد مرتين في الأخيرة أو تشهد قائما لا
سهو عليه هو المختار وذكر في الأجناس ولو زاد في التشهد
الأولى أن قال اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد تجب بالتأخير
وروي عن أبي حنيفة رحمه الله أن زاد حرفا تجب وروي عنهما أن
قال اللهم صلي بين الركعتين والثالثة فإنه يجعلها
ركعتين فإن وقع بين الشك بين الثالث والرابع يجعلها
ثلثا لأنه يقعد في الثالث لجواز أنه أن يكون أربعاً
احتياطاً ثم يقوم ويضم إليها ركعة أخرى وعند الشافعي
رحمته على الأقل في الأحوال كلها **فصل** في
ذلة القاري الأصل فيه أن لم يكن مثله في القرائن
والمعنى بعيد متغير تغيراً فاحشاً تفسد صلواته كما إذا

اذ قرأ هذا الغبار مكان الغراب وكذا اذا لم يكن مثله لقوله ولا
مع له كما اذا قرأ يوم تبلى السرائر مثل مكان السرائر وان كان
مثله في القرآن والمعنى بعيد ولم يكن متغيراً فاختل تفسد
وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد لغوم البلوى ولا
يقاس مسائل دالة القاري بعضها على بعض الا بعلم كمال
في اللغة وان بدّل حرفاً مكان حرف والاصل فيه ان كان
بينهما قرب المخرج او كانا من مخرج واحد لا تفسد كما اذا قرأ
فلان كره مكان فلان تقرأ اما اذا قرأ مكان الدال ظالم او مكان
الصناد طاً او على العكس تفسد صلوته وعليه اكثر الائمة
وروى عن محمد بن سلمة رح انه قال لا تفسد لان العجم لا يميزون
وكان القاطن الامام الشهيد المحسن يقول الاحسن فيه
ان يقول ان جرى على لسانه ولم يكن مميزاً او في زعمه
انه ادى الكلمة على وجهها لا تفسد وكذلك روى عن
محمد بن مقاتل والشيخ الامام اسمعيل الزاهد رح
وذكر في الزخيرة اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج

ولا قرأ الا ان يكون بلواً عاماً نحو ان يأتي بالذال مكان الضاد
او يأتي بالراء المحض مكان الدال او الفاء مكان الصاد
تفسد صلوته عند بعض المشايخ وفي قطع الكلمة ان
الشيخ الامام شمس الدين يفتي بالفساد وعامة المشايخ قالوا
لا تفسد لغوم البلوى اما الوقف فلا يوجب فساداً لصلوة
ايضاً لغوم البلوى عند عامة علماءنا وعند بعض العلماء
لا تفسد نحو قوله ان يقرأ لا اله الا هو او
قراء ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم وقفوا ابتداءً
واياكم ان تؤمنوا بالله برأيكم الا غير ذلك ولقد وصل حرفاً
من كلمة الى كلمة اخرى بان يقرأ اياك نعبد او كنستعين
او كالكوثر او قراء اذا جاء نصر الله وما اشبه ذلك لا
تفسد على قول الائمة وعلى قول بعض المشايخ تفسد وبعض
المشايخ قالوا ان علم ان القرآن كيف هو الا انه جرى على
لسانه هذا لا تفسد وان كان في اعتقاده ان القرآن
كذلك تفسد وذكر في الملتقط ولو قرأ الحمد لله بالهاء

او قراء كل هو الله حمد ولا تقدر على غير تجوز صلوة
ولو قراء قل اعوذ بآل الله او قراء فسا صباح المذنبين
بكسر الذال لا تقصد ولو قراء لا تغلب باللام مكان رب
لا تقصد وعن ابي حنيفة رحم فيمن قراء واذا ابتلى ابراهيم ربه بر
فع الميم ونصب الباء الخالق الباري المصور وهو يطعم ولا
يعطى لا تقصد وان زاد خرفا ان لم يغير المعنى لا تقصد وان غير المعنى
تفسد نحو ان يقرأ وانك لمن المرسلين وان سعيكم لشئ قالوا
تفسد وينبغي ان لا تفسد وذكر في ذلة الشيخ الامام حماد بن
ابى سعيد بن اسعد النسفي رحم لو قراء الله الشهيد التمسك
الصاد لا تقصد وهو اختيار نجم الدين النسفي رحم ولو قراء عن
مكان حتى لا تفسد ولو قال سمع الله مل حمده رجي انه
لا تفسد ولو قراء يدع اليتيم يتسكى الدال او بضم الدال وترك
التشديد لا تفسد لعموم البلوى ولو قراء ان الدين امنوا
وعملوا الصالحات ووقف قراء اولئكي صحاب الجحيم لا تفسد
ولو يوقف ووصل قال عامة المشايخ تفسد وعن عبد الله

بن المبارك واه حفظ الكبر ومحمد بن مقاتل وجماعة
المروزة رحم لا تقصد وكذا اخي ابو منصور الطائري
رحم ولو قراء ان يري من المشركين ورسوله بالسين
بكسر اللام لا تقصد ولو قراء انا كنا منذرين بنصب
الذال لا تقصد قطعا وذكر في قناري قاضي حان
رحم يدع اليتيم يتسكى تقصد صلواته ولو قراء يتخلون
بالتا كانه الدال تقصد ولو قراء نحن خلقنا مكان
انا جلعنا او قراء اياك سيد يترك التشديد
لا تقصد عند المتأخرين ولو قراء ما اذ طرغم بالموال
وبالظا تقصد ولو قراء ما اضرتم بالتا لا تقصد
ولو قراء الا من خطف الحظفة بالتاء ففسد
ولو قراء فهل عسيتم بالصاد لا تقصد ولو قراء
القيطان بالتاء لا تقصد صلواتهم ولو قراء
قل هو الله احد بالتاء تقصد ولو قراء
ولا الضالين امة بالتاء تقصد

٢٢
ولو قرأ اللهم صل على محمد لا تقصد ولو قرأ ما ورد على
بترك الشدة لا تقصد ولو ترك الشدة يد في الرب
تقصد ولو قرأ كيدهم في تفضيل بالغة تقصد ولو قرأ
بالذال لا تقصد ولو قرأ جملة الحاسب بالتا تقصد
ولو قرأ من الجنة والناس يتصب الجيم لا تقصد ولو قرأ
نبت يدي ابي لهب بالذال تقصد ولو قرأ رحلة السما
والصيف بالسيف تقصد وكذا الوقر السكايا بالطاء
قال القاضي الامام فخر الدين رحمه الله في فتاويه اذا خفف
للمشد ولا تقصد بتخفيف المشد دال في قوله تعالى
رب العالمين او قرأ اياك نعبد ونستعين التقصد
تقصد صلوة وعامة المستأجرهم على ان ترك الحمد
والشدة بجملة الخطا في الاعراب لا تقصد الصلوة
في قول المسأخرين ولو قرأ والبراء انكلاها او قرأ
افعينا بالشدة لا تقصد بصلوة ولو قرأ
جملة الحبيب بالتا تقصد ثم هذا الكتاب

يعون

٢٢

البيان

٢٢